

Delhi Arabic 1519
Arabic III

1519



الحمد لله الذي جعل طلب العلم مملوًا بالتصديق والصدق
ووهب له فطرة منيران العلوم تصوراتها وتصدقها
موزونا بقسائس البرهان واحمل له العلم من عفا وغرق
في العلم حمته ووليد للزمام والصلوة والسلام على خير الانام محمد
واله وصحبه الكرام بعد فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه العبد محمد بن
ابن الشهيد في جنيد الله البائع امره وشهيد في الصدق والحق
والتقوى كالتسليم في القبحه البكر او اذ كان له من خصال سيد الوارثين
بالاسم المكرم غلام مصطفى الله اجمع شرا تحت اخذ به خذوا
بجيبك المصطفى صلى الله عليه وعلى اله واصحابه صلواته يجينا من كبر
الدنيا والدين انك بالمجابه جدير وبعد فقد سأل بعض من كان له
تمت في الدكا والاشغال وكان خيرا لكونه لبيد في كبره وعلم

علمه ان بله حقيقا وشريفا ونقيحا وايرامالدا له المبر الفها المبر الحجة
 البهار فيه وكان السوال موافقا لما ظهر اذ لايت فيها تقليدا
 للمقامات الغاصقة للحكماء وميلاد حجة الاولى السور وبادا في
 الكتب وكلمات لا يعقلها الا للباب ورايتها حاله بعض اليايد العظمى
 ان ان فاجبه منفرعا الى الله تعالى واثبت فرماني ليه
 بر الله تسميته معارج العلوم فيها تحقيقات رافعة للتقليد
 وشريكات رافعة السور التولية ونقيحات للزيادات
 ابرامات للمقامات الحاتية من المصديقي والصلوات
 زيادات فوايد منوعة لاذان الكمال وفريد مضية ومزينة
 لغيد العز والجران وحل الله المقلدان وكل اولي
 اليهم انفع بهالك يد لجميع العبدية الدقرا والافان
 وانفع بها ذك عبد الله واما الفضائل وعبد الزليق اينا
 عندك المولف الكتاب لمعظم بفضل الراير الاله
 اللهم سلمهم من افات الزمان ومعاند اهل الدوران ووقفهم
 لله تقار الى العلم الحقيقة المضية لك وما كوار وحاصل الدائم

الحق العظيم **الذي** المسمى علم بواحد بوضوحها الى طرفيها

المعالي البصورية والتصديقية مما دبرها وصلاد قوما

بحرث يكون حاصره على رقبته ولذا صار موضوعه المعلوم

التصور والتصدق وغاية العظمة وثبت الاحتياج اليه

لذلك الغاية والقوم اذا ارادوا اثباته الى قسمين

التصورات والتصدقات فهو العلم اوله الى التصور والتصدق

بما كان اذ كانا للنبية فتصدق راجحا كان او جازما

منه بقا للواقع او غيره معاني ثانيا او غير ثانيا في الاقصور

لم يحل بالنبية لم يزلوا على ثباتها واقعة الزينة الخصال

والهم والافتقار وتلك الوحان العلم للعلم او العلم

في التباين النوع ولعلها لا يسبها الناطق والمنطق لا فرق وهو

الدولة وقد اكره جماعة من العقلاء على ان يفرق بين التباين

النوع والصفة من المعجزات وهذا الميم الوليد عليه السلام

هو العقل لعل من التصديق له الله تعالى للدواعي

محمدا على تباين التباين في هذا الذي اللوامح كوراني

وتباين اللوامح

الافضل

الملاصق او الاشخاص لعل حواشي الصور والاشكال اول

بعضهم ويحب القلياش والتواضع لما يجد بالصور تباين

وانهيهما كما بين السواد والبياض وانما اذا نظرنا الى ذات الاشكال

نجد ما يتحقق بالمتعلق بالنسبة الجوهرية واذا نظرنا الى ذات الصورة

المتعلق وتباين اللون الذات يدل على تباين الملموسات بالذات

وقد اكد بعض العلماء كونه المصدق في قسما من الادراك **الاول** اول

هذا كما قد فانه لا دليل على ما في الادراك ما لم يكن في الخارج

والاشياء والاشكال هو ما يؤثر في اجزاء الحقيقة ولذا اصد منها

لكم كحال النفس ثم يترك الى التقليد والتقليد وراس

الصور التي كثر في البياض من الاشكال الى الضعف فاضرب

ما يؤثر في الادراك منه يعجب ثم لانها فابان

تباين الصور والتصديق بالسمع وتعلق اصد ما بالاشكال

في الصور نفس الادعاء مثلا الذي الى الجسم والبولوكلا

للبين في بعد ثبوت المتعلق للعلم متحد مع المتعلق بالذات

فان الاتحاف ومع والنباتية في مع آخر ويرى الحالة الادراك

الحاصل بعد الاول والسياسة وجهه فان بعد حصول

الصورة في الدنيا يحصل كيفية انك فيه يعبر عنه

الفارسية بدلت وفي الهندية بدلتا اخره والعربية بالحي

الذات فيه وللدراية وتظهر في المحسوسات السرج فانها

بعد حصول في الدنيا لم تحصل كيفية صور فيها

سور السرج فهو كالصورة والصورة كالحالة قيل في افعال

وجوه الكائنات قائمة بالصورة بلهم كونها عالم

حقيقة او بالذات فلم يكن عرضا لها مع انهم صرحوا به العلم

في بيان غنمنا والذات في الصورة كقافية له **الاول**

تحتار الشق الثاني والعرضية منها على القيام والحلول

ان لا تعد الشكليات بالذات او فاما في ثالث في الذر حاصد

والعلم حقيقة افع الى ان كالصورة في ان من والافادة

حقيقة كقولك صورة والسرج بالعرض لك من ان والذات

حقيقة الحاله والصورة بالعرض ويرتفع الاشتباه

بانظر الى الواحد في قائمك وليس الكمال كل الصور

والصورة

والنصدي في بديهيات الضرورة ولله في الضرورة بل هو
الدور والشمس وبما محال للآل الاول فللهم تقدم
على بقية مرتبة او كبريات هو اطلال بالضرورة ولا التام
فليمان برهان التعيين وهو اقوال البراهين على الحال التي
وقر عليه اعتمادا وبيان على هو التحقيق ان السلك
لقد هبت لا جال انهاء له في الحال او في غير حال
ناخذ منها مكتب معينا ونسميها او ما يليها ويتركها
ثالثا فكل اننا نأخذ بسلك اخر جزاء الاول بالقاط
عنت معيني اخر المبدأ وناخذ منها مكتب اخر الثاني
ونسميها او ما يليها ونأخذ ثم طبقا فبدأ من الثانية
مبدأ الاول والثالث على الثاني اخر عيني المبدأ الثالث
بأراد المبدأ والثالث في الاول وحكما حكما صحيحا واقعا
اجمالا يتعين كل واحد من الثانية على كل واحد من الاول والثالث
حكم صحيح واقعا فاما اننا في المراتب فيلزم ان لا يكون
او متفاوت ولم يكن في المبدأ والاولى والتعريف

في جات احر فليدوم تناسل الثانية والدولة على علمها الاول
فليدوم تناسلها ايضا ويلم اخذ في ولا يخص بالجمعة
بين المتعاقبات الماضية ايضا جازفها باخذ من علم
التعقيب بان كلما حصل له حاصل الاول علم بالان
الثانية اولادها الاول يلزم التا وروا التا يلزم التا
والثالثة التا وروا التا يلزم التا وروا التا يلزم التا
المتا وروا التا يلزم التا وروا التا يلزم التا
والمثنا وروا التا يلزم التا وروا التا يلزم التا
وبالمثل التا وروا التا يلزم التا وروا التا يلزم التا
الراي كقولنا التا وروا التا يلزم التا وروا التا يلزم التا
المرير بالاضعيف ضعفه ويانه ان كل علم قابل
للتضعيف والعدد الضاوي لا يزداد الاصل ويزاده الزيادة
كقولنا التا وروا التا يلزم التا وروا التا يلزم التا
والمثنا وروا التا يلزم التا وروا التا يلزم التا
المعدود وروا التا يلزم التا وروا التا يلزم التا

العدد امرار اعتبار الترخايم لبعض ما دخل تحت العدد
بغير التناهي خارج عن دور الضرورة باكل وجوده عرض عليه
للعقد في غير الحقا ابدع والمنت هرسم وورعده تمنع ثم
من الدور والتسلسل مع استحالة الذات لتدبر للآخر وموجبه
اخر لها لا الاول فلان المكتسب اذ وقع والواقع بل
لنقض الفراض بعين الدور فلا محالة يتوحيها مع المقدّمات الواقعة
التي لا دور والضرورية ان الموقوف والموقوف عليه معايران
وحكم ان وذاته واحد فوفقا لذاته حكم المقدّمات
يتسلسل الدولة ولما لا الثاني فكل **لو** كان المكتسب
الواقع بعين النسبة لكان مجاوبة للمقدّمات الواقعة
التطبيقية وهو يستلزم المبدأ للكون بحيث لا يكون فوقه كاسب
كما يظهر بما قد بان من البرهان وهو انظر فله كاسب لا يكون متقدما
لجعله بالبرهان فيكون متاخرا وهو مستلزم للدور ثم ان
الاستلزام الزم على الخصم القائل بغيرية القدر المكتسب
مورد اوالسبب والواقع باتيان مقدّمات واقعية فالبطلان

فقد يرد ان الموقوف والموقوف عليه اذا كانا متغايرين لم يمتنع

الدور واذا انتهت البند لم يمتنع التمسك بتمت الملازمة

جميعها في الواقع لكن للعرض انها اذا وقعتا لم يفرض فرض

في الواقع في جميع المقدمات الواقعة الموروثة للتعيين مثلا

وتخارج الموقوف والموقوف عليه فيلزم ان كل مقتضى هذا الشرط

قائم فانه دقيق ولا يكتفى به من التصور والعكس

كل واحد منهما ضروري ولا يمتنع في الاستدلال في الوجه الاول

ان الكسوف في يوم واحد لا يجوز والتصور ليس كذلك لانه متساو

اليه وهو التصديق وقوله وان سلمناه والتصور المطلق

فلا نسلم في الخاص بالانتماء اليه اليه بالتمتع بالخاص

فان التصور الخاص للمدغم مرجع بالتمتع بطرح الدور

الوجه الثاني ان كل كسوف التصور معروف ومعلوم

والتصديق ليس كذلك لتباينه والله اعلم بالبين في الحالة

الدورانية في خوفه ليس كذلك فيهما بل في الصور

بعد تميز ان فيهما كذا في التخصيص والاختصاص

اللام

اللهم فلا تلم الثانية وقيل ان الكاسية علمه ولا بد من
 التحاليل الخفية لها وبعولها فان المعدوم فطرفه لا يوجد غير فيه
 بل هو ليس في التصور والتصديق بحسب الكسبية العلمية اكمال العين
 فان كس التصور وفقد حركته بالذات وهو موجود خارج فانه
 زعفران ترتيب علمه لا يترك ذلك في الكسبية العلمية المصنوعة
 بحسب حركته اخلد في حركته حركته هو موجود في العلم
 فترتيبها فان العلم حركته هو لا يتركها والمنقوص باللائم
 الثاني بالمعنى الاخص مع ان حركته القيام متباعدة في المصداق
 الصافي كذا في الكسبية حركته وهو في مقصود كسب في التخلل
 الخفية وان سئل عنها فلا تلم لغير اكمال العلم والمع
 الاثر في المتشابه الموجود في الخارج للثلاث اجزاء في اكمال الوا
 كمال للصور الدائم كما تقرر عند سبب فالتحقيق في اثبات اصل المتشابه
 اخره في بعض ونزول بعض كل منهما الا حاله في الصور
 والبسطة لا يكون كاشيا بغير اقل بدقيه ترتيب امور متشابهة
 والفكر وقد يقع فيه اختار والفلان الذي له كسبية في العلم
 اصحابها بمقتضى المصباح لدخول الفاعل في قانون حركته

في العلم والقيام
 في العلم والقيام

المنعوق وقالوا انه حاصم للمعنى والفوز والحداد والحداد
هو الاول قال الوهميات كبر لثمة بالبدن هيئات في بعض المعنى
والعام والقصير بالخاصة ولد يولد دفع المنعوق وقار تاما يات
قد يولد المنعوق كما يولد الاول المنعوق في هذه المعنى وتحتها
مباحث الالفاظ قال الالفان انما يتم بالدلالة فلا بد من
اصولها ثم ذكر ان ما هو المعنى منها مع التفسير فيقول
اما اصولها فثلاثة تامة مستقرة عقيدة بعد التاثير والالفان
ووصورة كجاء في طبعه بابتداء العبيد وكما
اللفظة وغير لفظية والمقصود في مقامه وادراكات اللفظة الوهمية
اجم واسمها فلم لا اجتمعا بينهما فدلالة اللفظة على ما وضع
له حيث هو لك من بقية **المراد** من الوضع هو المنعوق
ان مدى الحقيقة والحي زق دلالة اللفظة انما هي حقيقة
داخل في اللفظة وعلى غير التفسير وهو لا يتم في اللفظة
وتخرج الخارج التزم ولابد من علاقة مع حقيقة وحيث الدلالة
قالوا ان دلالة اللفظة انما هي زلت داخلية في اللفظة
بما يستعمل اللفظة في الجرد والافتقار فلا يوجد العلاقة المردودة

[illegible]

بعضها متحقق في الدين ففقد بعضها في الخارج ففقد بعضها
فيها قال غيبة الخارجية والدينية مغلغاة واد المدلول للمعاني
خبريت في الموضوع له ككيفية لائن يقصد ان الموضوع له
مختلف لا يعبر فيه في الدين والخارجية فبقا على التباين
والمتغير والمتغير على الريد العبايع اجريته او القليل
خبر خبرت في مغلغاة فعلى المدلول ففقد حصل الثاني فاقدم
والا فلان دل برهنة على خبر معناه فمررت في المقود
ولو لا الله صفة للقبول فالأقوال والتركيب المتابع لها
ايضا لك واممردوا القائل مررنا لتعرف العير قارة
ومررنا صرحت بمول الحكم في معناه في خبره علم ان
يكفي في الثالث لا فروم التحقيق فلا يرد النقض بان
منع من الوجود غير مستقر وغير ذلك والفقير بالعمول
الاسم والحر في البقية لا العقاب السليم قال العرويات
لا دخل لها في الحكم وعدم بل لا اختلاف فيها في ذلك
اختلاف العلم وبينه بحسب المتفرقة والالكال
بان حرف صريح في مغلغاة النقط حافل

الدم و اذا كان مناط الاداة على المعبر الى البر وهو متحقق في الكمال
وجوبه كحال النقصه مثله وصارو غير وان فهم في ضمنه مع
انهم تعبر حسب النسب اعترت منها والافان في استمره
لان حكمه صادر عن الربيه ولا استقلال فيها باعتبار المعبر
التصميم اذ في الحدث دون النسبه الى فاعلها وللربان فان
معبر حسب النسب و احيى خلافه فان معناه وكذا معناه المستفاد
معبر اجمالا ليس مستقبل بمفهومه حسب النسبه والنسبه للمعبر
فلا يصح كونه محكوما دون حكمه كحاله العقل عند التقدير
الى الحدث ونسبه الى فاعلها وزال فهو مستقبل بالمعبر
غير مستقبل بالنسبه و اذا كان لغيره من نصيب على المعبر فهم لهم
من القدر الخاطي المتكلم معبر القضية المتحد للصدق
والكذب على التمام لعل لا يفرجها من المركبات الثابته
الجزءه واصروا بها على الكليه بخلاف الغايه كمن ضرب مثلا
فلانه لا يفهم منه معبر يضرب حد او حد او زيد بل وان
التفهم من هذا اللفظ الاخره يد عند الاطلاق

انما يقسم منه معراجا لا بسبب كلامه الا الله المذکور بعد واه حكمته
وان لم يبدل اليه على الاى فهو اسم ومرة توأمة الحكم على معناه حكمته
العلوم الدينية المشهورة ولقبه الموقر البصائر بالتحفة المعناه الى
بنو الامم المعناه الواسع مع تحصيله سور النور معناه كالعلم الشخصي
او بعد بالنظر الى المعاني كالعلم المشترك او وضع واحد كالصبر
والشمس والاشراق قال للوضع فيهما والكلان علما لذكر الموصوفين
له حاصل كما هو الموقر محمد المحققين ويدل الشخص متواطى الى
ثبوت افراده ولم يتفاوتت بالتفاوت المعروفة فذلك
والامسك والحقير المتفاوت فيه بالدولة وخصايها و
كى الكمال في فرد واحد لكونه فردا في الدولة وخصايها و
كى الكمال بالنظر الى ذلك فردا كان مقصودا لثبوت كالصبر
بالنظر الى الشمس او لكان الوجه بالنظر الى الواجب على الدنيا
والاشياء والاضعفة وكونه الكيف زائدا فردا وغير زائد
في فردا في والاشياء والاضعفة وكونه الكيف زائدا فردا
وغير زائد في فردا والفرق في الاشياء والاشياء والاضعفة

ولذلك زوال الوضع وقررا لا يدرج افعال الناقص في زواله كما
في تصور الاستقلال بالنظر الى ذاتها ولذا لم يحرك على الكمال التبع
منه طاروا سيما تحققة ولا تشكيك في المهيبة بالنظر الى الامور عادية له
كالان بالنظر الى افراد لا الدول بل في كل مجموع له الدائره والادنى
فلا بد للشئ والدائره لال الشئ لا يحل في الزيادة على ما هو عليها
والتشكيك على الاول لم يدر فرق بينهما على ان الشئ الذي هو الدائره لال
على غير خارج فيعلم التباين ولا يكون له قول بالتشكيك مع واحد
او خارجا فيعلم التشكيك في الخارج هو صدق ولا في الدواض الباطنة
كالواد فانها بالتميز المعروضات لا غير محيية وبالنسبة الى افرادها
الحقيق كالوادات متممة وقد يقع فيها في العرضات كالسود فانه
متفاوت الصدق بالنظر الى المعروضه واللاعرض في غير الدواض
ويتمى بالنقص كبريات مقدمات الدلائل في السود بالنظر الى
معروضه وبالحج بان المهيبة نفسها تزيد بالزيادة او داحل
او خارج بواب الاول انه عبارة عن التفاوت في المثلث
وهو مختلف في السود ضرورة اختلاف السودا في مظهر

والكان ذات السواد ولكنه مختلف بالقران بفصول مختلفة
والكانات لا تختلف فيها للغير المستكن ولكنهما لوزنه في كانت
له من ذلك السواد للكونه معراجا واداءا وما لا يشق الحرقه
وضع الاستحقاق للدارنة له وقدره اشارة مثله في الولد بالنسبة الى
الوادات **اعلم** عليهم به المتفاوت في قيمة الصدق ووجوبها
في السواد من الولد او كونه الصدق بنصف زائد او ناقصا
على موصوع واحد وفي الاول فان المرتبة اضعف ^{المرتبة} اضعف
فمن السواد الشديد الغاييم بالجسم الصدق للسود عليه ^{انما} حسابها
امنة ^{القيام} فمعرفة الصدق زائد عليه بخلاف الولد اضعف ^{القيام}
بحسب امر فانه لا يصدق عليه السواد بازا تلك المرتبة
بعدد ذلك الصدق بخلاف الواد فان الموصوع ^{انما} حسابها
متعدد ولله سلم صدقة على الشديد اضعف ^{القيام} لولاه
المرتبة فانه اذا لم يملك لعلات كبريات ^{القيام} فمعرفة ^{القيام}
منا لوزنه على سلم صدقة عليها لولاه ^{القيام} ملك كبريات
فهو بالواسع وبالعرض وكله منها فيما بالذات بمعرفة ^{القيام} الواد

والعرض مباديع السؤال ولا وقع له في الوجود
لو كان يتكسر ذاته بذول حياضه ام زايده في الوجود
الزيادة والنقصان يلزم الرجوع للامرج وهو باطل ومباديعها
يقال تصح من حيث المبدأ في تفصيل الوجود كالمباديع
للاشياء من حيث الاشتقاق ليس من حيث المبدأ اولي كمنعها
منه لغير ذلك الكثير ان وضع لكل ابدأ فيمنع قبل
غير محتمل لان يلزم فيه ملاحقة النفس الى شيئين بالتفصيل فقد
الاملاق صورة امتناع الرجوع بل لا يرجع ودفعه ان الرجوع قد
يكون المناسبات في الوجود واحد المعاد وقد يلحق جميع المعاد بملا
بملاصه الوجود في ذلك فبقدر ممكن وهو واقع لا دور له
الاجمال في محال في الاستعمال ومباديع الوجود في ادبها
فالمباني هو الكافي للمقصود ويلزم اللغو في ذكر المناسبات
وفيه ان الاجمال قد يكون مقصودا كما في التورية والمباني قد يكون
ابن من البيان وحده وفيه واقع لكس لا يوجد في الوجود
لكن الاشتراك في وجود التقادير بينه وبين الله الواحد

اللفظ والتشابه والمعاني فلا منافاة ويورد كله وقوع لفظ
القرح والخص واليه وان لم يكن الوضع ابتداء قال
المدعي لا سيما فيقول شمر او هو في خاص او عام ويؤكد
من الاشتراك عند التعارض كثرة وقوع بالنسبة اليه وان
يذكر الوضع لفظا لبعض ففقد حقيقة ومجازا ويؤكد
الوقوع في العلم بالظهور الى الدوار ولذا قدم عليها ^{على التعارض}
وليس الاستعمال معترفا فيها عند المبرزين بخلاف اهل الأصول
ولذا سروا باللفظ المستعمل في الموضوع له ^{الموضوع} وليس
وجه عدم اختيار الدول ان المقسم هو المعنى والدال ^{الاستعمال} والدال
فرج الدالة فهو قبله كقولها وليس مقيد بل لا اشتراك في
حل المقسم لللاف والدلالة بالظهور الى الوضع ^{الاستعمال}
له والموت المعنى في المجازات لا يدل على خلافه ^{الاستعمال}
تنبها واستعان والدال في ركب وحده ^{العلم} ينقص
واذا رتب المباشرة لربع وخمسين ونحوها كما هو المشهور
في كتب اليونان والارباب وقد اوردوا بعضها في بعض

والا فليكن
كما سب

والغلابي كالكتبات لان ثبت الجمع فلا يظن سماع
اخرىيات ولها عليهم اقولها التبادر بالسمع الا حاق اللفظ
وخلافه خلافة احيى روله بعد تنج جمع المعاني الحقيقة خلافة
المراد والاسماء كالمعروف من افراد ما فيه يدفع الى حال الوجود
مستعملة في انحاء مختلفة هو عام وهو حقيقة هذا هم ودرج ضعف
العلامات قبل استعمال اللفظ وبعض الجمع كماله
على المنفعة وهي بالذات في الاسم وفي الفعول والتمثيلات
والاسماء المبدوءة بحروف بواحدة المستغنى فلا يكون ضمها للام
كما قالوا وثبت عمدة الحروف خلافاً قال الحروف قد تشبه بعضها
في بعض بعض المظاهر وانما صفايتها كما وسميت يوم كذا
فالتي ان معبر الحروف والكان في صورة الاسم تابعاً للغير
لكن في احيى روله تابع وان لا يد على التبع في بعض المعاني الحقيقة
فما جرد وكثرة اللفظ مع اطلاق المعنى مرادوه ورسم علم
وقوتها في الكلام طويلاً في القايمة بعد تسليم ضرورتها كون
وان بدقية شهيد خلافاً كما في البصر والصداء والقايمة

المذكر

او الكذب فلابد ان لا يخلو عنها ويرد منها اشكال مشهور هو
ان كلامه من ذلك كاذب ستر الى بعض مد الكلام خبر بالضرورة
وليس بصادق ولا كاذب لان كل واحد يقدر الاصل معلوم
اجتماع التخصيص واجاب المحقق الدواني بانه ليس بخبر
بل التقدير بارتداد الاحمد لا بد من الجمع في هذه الحقايق فنفى
غير معمول واجاب بعض الدعا صاع (صدا للشكال) وجوب
المحقق كاصوله ان هذه القضية هي حيث الاحمال داخل
في الموصوف ومحقق في حيث التخصيص حكاية فثبت الغاير
بينهما ولم يرد في الصدق والكذب واحد بل ادا صدق
المفصل يثبت الكذب للمجهول واذ الكذب ينفي الصدق
فما في تحريمه ان المختار في الكذب في المحل فله لا يصف
بالكذب الى الفرق بين القضية المحمودة والمقصود في
الايام الحاطة فقط فاني المتباينات سيما اذ كانت من
مفعولات شئ لا يتحد بالذات وما يوجد في هو المقر في تقايم
وبينها بالاصح في بعض الحواشي ما لا يتحد باللحاظ

فقوله فالقضية الحمد قضية محمد للصدق والدليل في التثنية

حَقِيقَتًا بِاللِّحَظِّ كَمَا لَا كُفْرَ عَلَيْهِ اِذَا تَفَكَّرَ وَاِذَا تَنَبَّهَ

[illegible]

حقاره و ملاصحه لکونه محکمه علیه التمس و لا بدکی و اظهار فی موضح

المجلد لما حره عبيد في حراب فلهذا على مفرد ما عليه وليس للمجلد محله.

أضر وليس سلباً فليتم النسب ولو به النفس إن واحد الخ

غیر متناہیہ الخ طائے مستعدہ علیٰ حبسها و عندئذ دفع المقالة

المذكورة انما ويصح ان الحى مع الجمع فافهم فانه وهو قوله

فَمَا وَاتَّخَذَ مَالَهُ زِينَةً وَأَكْلًا لِّلْغُلَامِ ۚ وَمَا تَلَوَّاهُ لِنَفْسِهِ ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْمَعْدُودُ ۚ

و اما گفته آیت الله در فی النجس کلامی در انجمن صادق

وَبَرَأَبَا هَوَلِ الْعَالِيَةِ يَمِينِ رَسُوْلِهِ رَحْمَةً لِّعَالَمِيْنَ
قَوْلُهُ اَحْمَدُ كَارِزِي فِي كَلَامِهِ وَكَأَنَّهُ فِي الْحَقِّ لَعْنَةُ

في يوم يجمع الله كل شيء اليه فليس في ذلك بار ولا بر ولا حق ولا باطل

[illegible]

و نه و استغفار و غیر ذلک و ان لا یفد فاضل نقیبه

[illegible]

والمهمور ان قد سبب له ما سبب له

لنفرضها طبعاً عليه فان المجهول المتعلق بمتبع هذه الحكم ثبتت
الادعاء والاحتجاج شرطاً او شرطاً او عدم الكفاية ضرورية
المعروف واورد بان ذلك القول فيه حكم فيها قضى لقوله
ان الموصوح فيه معلوم بالوصف العنويان وهو المجهول بالعرض
بان لا يعلم بشئ من هذا العنويان فالحكم وسيله باختيار
الاول مما يناسب للمقام شبهتان خولفتان فيجب احدهما
بما هو الدلائل في اوله في الخبر اصله لا الاول فهو المعلوم
المتعلق بالبر لا يمكن تحقيقه اصله لا بالذات ولا بالعرض فهو
في نفس الامر لا يعلم بمعر امكن الحصول بنحو الدخار
او المجهول متعلق بمعر يقضيه والاول يستلزم التناقض وكذلك الثاني
فان المجهول وهو ممكن حصول الموصوف في الدير ولا يقد
ما وقع في الكلام بعض المدفقات انه بالعرض ومعلوم
متعلق بالذات بل ان الحكم المذكور كمر فانه مازة معدوم متعلق
بالعرض وحاصل مدونه فلا تناقض والثاني ان المصور
لا يندرج في المجهول المتعلق بمعر بل حصوله ثابت

اولاً

بالقول على الاول يلزم التناقض لا المحمول فبما عرفت
بهما ولا معلوم فليثبت امر ثابت له بالقول الذي
وكذا يلزم التناقض على الثاني لا بالمعلوم فبما عرفت
لا المحمول فلان العلم بغير حصوله ثابت له في الوجود
وليس اي صفة المصنوع المحمول له امعلقه فليثبت ثباته
بالقول بالحدس في ذلك المصنوع المحمول له امعلقه
بالقول فيمكن من هذا المفهوم ثباته بالقول وليس كذلك
معلوم ما قصد لا ينفع القول بانه يجوز ان يملك معلوما بالقول
محمول له امعلقا بالعرض فان التصرف بمصنوع المحمول له امعلقه
بالقول وفي القوس وكذا ينفع القول بان تصور هذا
المفهوم يجوز ان يملك مستغاثا في لا يخرج في الصورة فيمكن
تفكيك فاقم فانه دقيق المفهوم لان العمل على الوجود لا يمكن
في الاشياء في ذاته ولا في كونه امكنت افراد اولادها فيكون
في تعريفها اني جود العبد تكثر في صورتها فيكون
محمول فانه ينقص الوجود في الجاهل واللا تكثر الجاهل فان

الفعل نحو **رأى** فهو **ما** يربط التثنية وان اردنا شمس
التقدير فيستقصى تعريف الفعل بالحر والمراد بالتثنية التثنية البتة
دول اليد فلا ينتقص بالصور الجزئية احكام جملته من البنية
المعينة فلا يقبل التثنية جمعاً بل يقبله لا الدلالة ان البنية
اذا اجمعت عند حسن منع العكس عليها عليها بمقابل
محال على واحد معين منها وبذلك قالوا بالتثنية اليد لا يزوج
ضعيف الصور نحو **الفعل** راعي خلافة فانه ان اردنا بالتثنية
في تعريف الفعل التثنية معاً لصدق واحد ينتقص مفهوم الواحد
انحصر ان اردنا الاسم فاما ان شرط ان لا يعبر عنه الشخص
وفردية ما هي الاثنا زاوله ينتقص بالتثنية فانه يدل على
فردية ما هو كماله فانه موضح للقصيدة الكلية على الثنا فاما ان
يعبر بحيث لشمس الغلواء او بحسب النفس الامر ففقد على الاول
لديمية الفاعل والحر كسب الواقع ومن كان زرع على الثنا
يقول ان الصور احاصلة من البنية المعينة لا ان يكون
محدد في نفس الامر مع كل واحد من البنيات اولاً

الدول لصدق على كثر من في نال واحد لصدق كثر ضلوا
كلها لا يبرئاً فتعالي بمنعاه فلا يقبل التكرار أصلاً فيطرد
التكرار اليد لبا لتوق فلا يتقضى بالصورة أي جده لزيد الدائمة
أي صفة في أركان الأشخاص الضررة فاتها كلها بوجه
زيد في الخارج يملك التكرار العقلية وبخرية بالمعنى المذكورة صفة مفهوم
وهو المعنى ولا العلم فلا شئ له على الذاتية دائماً لا تنصت بالقلية
ولعل قال بأنها صفة العلم أراد به التكرار التكرار والتكرار
لأنه أخرج لغيره ثم البحت في الفسخ والعلاقات فاتها الكفا
واكتتبت ولا بخرتات غير ذلك قال الماديات منها سبب
علمها الأجسام في الضرورية سبب التثقال حس إلى
حس وإنما تنبأ به الوجود فلا يحمل أحدهما على الآخر ولا يكونا
فلا يفرق بينهما وفيه ما فيه ولا كالتعريفات لهما فهو أيضاً باطل
فإن نية الصبح إلى البريات على السواد والكاس مخرج
ولا كالحجريات لهما هو أيضاً باطل فإن الجسم لا يشترك
إليه إلا خص ومنهم من يرى في فيه ما فيه وقد يقال الجسم لا يكون

بالحسنة كل واحد من الدول ان تصادقا

كلما تمت ايمان والدقان كان عدم التصديق كليا
وحيثما لم يمت ايمان او جريئاً لا حرجاً بين فاعلم اصل
موجه او حرجاً واحد فاعلم واصل متعلقاً ونقص
المسألة بين من وبيان والافتقار فاعلم صدق احد المتحاصلين
نعون الفرق لم يحلف واخرى على اتمد بالنقص
بالنقص والتمسك وعلى الدليل يمنع استدلاله نقصاً

او الرضا بصدق التقاطق **الاول** في جواب خبر ان
البصاق بين الله واللامكية على طريق الحقيقة
في الامور فيها انما يقصر الوجود القوي وموثبات وفيه
طرق التصديق نفس الامر قلده من سائر الطرق فيها مع
انه لا يكون فيها فوق بين التصديق نفس الامر **الاول**

بافتراض الفارض ومع والتمسك لا يتقدم الوجود بالافتراض
كما ان الاول يتقدم بدونه صمد لا يحتاج الى الجواب في
استهزاء بتخصيص الدوام بغير تقاضى المهورات التي متضمنة

ونقيض المتباينين كلها والعام الخاص هو فيه المتباينين خبر
فان العيان اذا اتفقا قلنا او خبرنا لا بد من التوافق
احد من نقيضيهما وهو قد يتحقق في ضمن التباين القاطع كما
للهصول والاشكال واللاما طي وقد يتحقق في ضمن العموم
موجبه كالبيض والاشكال والحجر والجران ونقيض الاسم والاشكال
معتق بالعكس لان الاسم للدم والاشكال انتفاء الدم مستلزم انتفاء
الدم والاشكال والاشكال بان لا يشترك الباري في احدهم والاشكال ليس
بشيء نقيضيهما عموم مطلق لعدم الصدق ولولا ان يتحقق الصدق
على طريق الحقيقة فان الافراد الفريدة التي لا يصدق عليها
الاشكال في نفس الامر وتحقق لان امتنع بعد فرض وقوعها
في مستلزم نقيض امتنع وان كانت على راسك يصدق عليها
بعض الاحكام الالجابية لاستلزامها لها فالاشكال البارز
اذا فرض وقوعه في نفس الامر يابى عن صدق الاشكال عليه
فانه لو وقع لكان واجبا والاشكال مركب حادث مع صدق
عليه بل يستلزم صدق الاشكال عليه صدقا تقديريا حقيقيا

يستلزم وجود الموضوع كذا وصديح القاعد المذكور منها
وهو حاكم النقيض للمقدمي فافهم وهذا الجواب لدفع الدلائل
المشهورة ان الممكن العام اعم من الممكن الخاص فكل لا يمكن عام
لا يمكن خاص فكل لا يمكن خاص لا واجب او ممتنع وكلها
ممكن عام وذلك منع كلية الكبر فان افرادها العرضية ممكنة
واحد لا يمكن الممكن العام فكيف يكون واجبا وممكنا فافهم ثم لابد
من بيان وجود العبايع الكلية في الخارج لتحقق الجنس والفصل
والتموج ليم ما هو المقصود في النفس فان الاضرار التخيلية ليست
بغير حقيقة بل هي سبيلها كما هو حق الراس ولم يضر
ولما لم يضر بعد وثقوا انهم ان الاتصال ثابت بالبراهين
القصيرة والاضرار التخيلية المنفردة من منفصل بعد طرأ
الفصل فلم يكن العبايع في الخارج يكثر الاضرار المنفصلة
تصان صفة ولكن منبانية بالحقائق لتلك الشئ المنبانية
لا يصلحان فلما فانه عباد غير لو شذ الوكر وليس فيها احوال
الاول نعتهم امكان الاتصال ان الاضرار التخيلية

اخره صفة بل على سبيل المحذور ان يكون متبعا لغيره
من الذات المصدرية كالانزعاج الدواير المتباعدة عندهم في القوة
السوية كالفلك مثلا ولا سلم ان المنفصلة بعد الانفصال
المتصلة قبله بل يجوز ان يكون الثانية مانعة للانفصال زائلا
والدولة واحدة اخر بعدا تحالف الثانية وهذا يدفع
ما ينفي ان التوابع والجنس والفضل ما هو ذات من ذات
مثلا فلو لم يكن من الكليات موصوف في الخارج لكان زائدا
بجوهه فلم يملك ان يمتد المتباينات منه بل اقول بالثانية في
اللاذلية والتركيب والساوية لعدم وجه الدفع ان
الكليات المذكورة ليست في ذاتها حقيقة حصول
متوحدات من ذاتها كالتوابع الدواير والكثرة وانزعاج الصفات
السوية الواجب على كل طرفي الحكم وكذا يدفع ما يدعى
ان الميزة لا شرطية كذا في اللغز اخذت لشرط والمناجى مولود
في الخارج فلذا الدول ضرورية مستقلة وكذا الفكر وطرف
وجود اخر فيه ثم اقول بل هو عند افعال الوجود البع

في الجواب فان الشخص لا يكون حقيقة فيه ولا ضرورة الا ان
الحقيقة ولا خارجا متضمنا ولا يلزم الدور او السبب ضرورة تعالى
الحال تعالى المحل ولا متضمنا ولا يلزم الترجيح بل مرجح الكمال
نفس المهمة او ضرورة ولا يعود الشوق ولا متفصلا ضرورة المحل
ولان المتبادر في الشخص باختيار نفس وذا انما دول متفصلا
فلهذا لا خبر ولا يقين امر لا يجل المقام ذكر قسمة امتناع
الكيفية الجارية ولا يلزم مقام فان بناء الكلام فيه على الغايات
تسبيل على المتبادر في التوابع الى المتتبعات على نفس
الدليل واثبات هذا في ذكره في اثبات أهمية الدائمة في القوة
مع ان البرهان يقتضيه التنازع وهذا المقام في غاية التدقيق للبرهان
الحق منه وان خالفه المشهور فاما ما في يد دقيق ولا ذكره في
في حمار التقليد **فصل** الكليات خمس الاول منها الجبر وهو المعقول
على كثر من مختلفات بل يفتق في قوليه هو فالكال ولباطر
المهمة وكسح امن كانت مهرب في الاضغيند واعلم ان ما في معنيان
حقيقة اصله لا حجة ومجرك في الدليل وهو المراد منها ان ما هو كمال

امنه المحضه ان انصرفه على امر واحد فيجاء بالروح الجاهل ونقصه
وغير تمام امهته امهته ان جميع بين امور فيجاء كذا الكائنات متفق

حقه وبالطرس الكائنات مختلفها وظهر ان سواله واداره منحصر فيها و
ان سوال العبد النور معقود بالذات او العرضيات فان علمه واداره منحصر

في حاله من جملة وان لم يعلم ليس من رتبته ثم بينها تحقيق شريف
وكنهه العبد قد بدو كذا في حاله لا غير على وجه التحقيق

والنقصه وان اكلوا القوم لولا حملوه لا المذول هو ال
لجس ارضهم بحسب اللواع والاشخاص هو الكائن متصور

متاخر احدهما وله تقدم عليه في الذات بحسب هذا التصور تقدم
ذات ضروري تقدم نفس ذلك بخلاف ذلك الكائن كمال الوجود

تقدم على وجوده كذا ولكن التمييز الرفع اليها هو النور
خديم بالتحصيل لا يكون قبل النور وان كان قبله بالذات

واللازم الدور لا تتران السواد اذ لا يفرقاه بالبيان
بيان لا تقع نتجها من مفرز الذات لم يقترن بالسواد

او البياضه وان تصور نفس منهم **او** فالوجود المتصل

ليس الاضمة اذ اوجه فليكن كذا فقد جديها نعم له تقدم حسب
المحو الثاني بخلاف الدواع قال لها وكون محصل لا ينظر الدواع
محصل الاشارة وقالوا اني اجبت من جملة مع امان والدواع المحمول
والما غير محمول والما بغيره والدواع مع التعريفية المحرقة فلا بد
من بيان الفرق فنقول لكل كلمة بالنسبة الى الدواع ثلاث مراتب
الاطلاق والتقييد بها وبعد منها فليكن اذ اقبس الى اصوله الخمسة
له وضع التعريفية بغيرها وبعد منها بكون له مرتبة العلق والتقية
واما عليها وعلى الدواع فان يده المرتبة جامع للدواع
التغايير كما لبيان اذ اقبس بعد منها بكون له مرتبة التحد والمادة
ولا يده المرتبة التغايير المحض ولذا لا يكون محمول لا لاسد عاين الاكثار
وربما والمرتبة الاولى اعتراف نفس التي محفوظة فيه ضرورة وجود
المعنى في احوال ومنها بغير الاحكام المحرقة من كونها محرقة
للحكاية في مرتبة الدواع بكون محصلا ومقوما والعلة والمقوم
بيان حكاية اذ اقبس بها بكون له مرتبة احوال فيكون وقاؤه
منها بغير الدواع المحض ولذا لم يصح احوال لا لاسد عاين

التقارير البصر والدلائل المحفوظة أيضا لذلك لم ينعى للمحال المأمور
الدلائل فإنه جامع للدلائل والتبعاير ويجمعها لا تصور الدلائل فإنها
بالنظر إلى التماثل متغايرة وبالنظر إلى الأول متحدة ضرورة انتقال
الحكام المفيد إلى الحمل على تمام الاختلاف والدلائل بتصورها على اختلاف
الحال الثالث في الخارج والدلائل من خارج محضة بالتبعية في الخارج
أولها محضة للتبعية في وصفها كونه بدلي للمعنى في الدلائل ففقد
حالة لولزم أهميات البنية والثالث أن يكون لذات الدلائل
حق في الخارج فالحال الثالث في الدلائل والوجود في المنة المحلولة بعبار
لكن في مرتبة البنية في الخارج والثالث أن يكون لك في الوجود ففقد
والرابع أن تكون الدلائل في طولها دون الدلائل والوجود
الأكبر لقد غلبت على ما يدور في النظر المحقق في حالها أما الثالث في بعض
الثالث وحدود الرابع من الدلائل في حد ذاته والتحقق في النظر
الدقيق بعد تقرير كونه الدلائل في حد ذاته حقيقة وتكون في حد ذاته
في حاله كما هو الموعود عندئذ فإن الدلائل ليس الدلائل في حد ذاته
على الحقيقة بل هي سبيل إلى ما في حال الدلائل المتباينة من

الذي لا يشك بالضرورة العقلية كما قال الرئيس الثاني له متحدان
وكذا اتحاد ما بالوجود بالزمان البعدي فإن الوجود عرض والعرض
الواحد له يقوم بالمشايات ضرورية نعتي احوالها لمحاولة تفصيل
وتحقيق تبيان في بعض الجوانب وصعد بعد الثالث الاول تحقيق

الرابع وقد استبعدوا بانه كيف يتصور الحمل مع تناقض الوجود **اول**

ثم لا يحمل المتعارف كله على الحمل ذاتيا كان او عرضيا بل على احد
الشيئين حاله في الامر وصعد يصح حمل كل واحد منهما للآخر وهو الثاني
التركيب منها بالصح حمل احد احوالها ومجاري الامر والتعارف
بالذات والعرضية بالدخول والمخرج فحملها على التركيب منهما بالذات
والثالث بالعرضية وسبق تحقيق الحمل فافهم فانه دقيق وبه يحل
المغالاة العالية ولا الثالث فهو ان جنس الكل لا يحمل على الجنس
فهو اسم والجنس منه واصل الكل بحركة القليلات المتكررة
بالمزج اعترافا على خصصا عارضة لنفسها كالمزج والمفهوم
وغيرها فانها اخص من ذاتها وليس كذلك وحده ان الكل مع
صحة المنع من مخرج هذه الجنبه لما اعتمد مع المفهوم اخص

والمستلزم ان الذات لا يخصص له نوع منه وبالمثل ان العررض
اسم القليلات المتكبر بالنوع بالمتنوع لا نفس وانها ليست ما يخصص
عنها ومبدأها في العلم الاول وبالمثل ان العررض حصصها لذواتها
العلم والحق والتعابير الاحكام متغير الاختيارات والثالث منها النوع
وهو مقول على كثر من مستفيض بالحقاني وهو حقيقة الكان الموحدة حقيقة
بالاختيار معرفة والذات اختيار والذات بعين التسمية فالأول
بالشيء الا حصصها نوع **وهذا** التعابير والضرورية في التقيد
بحدودها واختلاف الذات باختلاف الذاتيات فلم يترك
منطق حقيقة ولا يكون الوهم بان التقيد حقيقة واحده وكذا
المعنى بناء على خلاف المنزلة وان او ثبت اختلاف التسمية
لكل لورث اختلافها بالشيء فانه بعد التسمية لا يفيد كونه
بالشيء الا انما هي ولا يفيد القليلة المذكورة والعلم ارادوا
بالاداء والوقاية ان الفصل على طبيعة الجنس كالحاج كالناظر
بالشيء الا حصصها ان وليست حصصه بالمعنى المتعارف ومؤكد
فيه وازادوا بها التعريف المصروفة بالتقيد وهو خارج عن

والجواب بالنسبة الى مقيداتها انما هي صريحة وكما انما هي بالنسبة
الى الانسان وكذا التام في البناء وقابل للعباد النسخة ووجهها
الافراد انما هي خاصة بمعبر عنها بالفضل المعبر المذكور والكفاي مصل
بالنظر الى اوضاعها وافرادها وانما وكذا الحال في الخاصة والعرض
العام وقد يقال النوع على اتمية المندرجة تحت الجنس والاول
لمعصوم والثاني الاضحية اختلقة في النسبة بينهما بل هو عموم وعرض لعموم
مطلقا **والاخرى** في الدليل قال المصنفان في غير المتأصلة كالصورة المحسنة
كالوصلة اوضاع بالقياس الى افرادها الخاصة وليس بمندرجة
تحت الجنس فيكون الجنس محسنة نوع بالقياس الى افرادها وانما
بالعوارض فلو لا يتصور وجودها تحت مقولات العرض والجنس
عام لها كما تفرد ومعصوم ما يتبين النسبة على طورهم دون الواقع
فلا يثبت النوع في الواقع لعدم ثبوت الفعل الصريح في الحال
كما اويا بافضل بيان النسبة فيه والنوع كالمفرد مقدر كما ذكرنا
ومرتب احصاء النقل الناقل واعلم ان الفكر العاقل بينهما متوسطات
وسمى النوع الى اول نوع الدلائل والجنس العاقل صلي

والفصل ولان اسم ان الفصل كذلك وما اورد عليه من ان الفصل
يصدق على اكثر من افراده يصدق واحدا فانه لا يلزم ان يصدق
الكلمة عليه لا استخارة تعدد الفصول لها فان امتنع ان يكون الواحد ^{وصلا}
قريبان وليس الواحد كثره محضه وان اريد اجموع المتعارفين فلا يلزم
صدق الكلمة عليه بصلته اسكنه له فصلان الدتر الى المفهوم الواحد
احقيق غايه كما ولا يصدق على اجموع المركب من الواجب فالفصل
الدول الرابع الخاصة وهو الخارج عن ان المحقق في صفة المفرد الى
الفصلات الخمس والتعاني بهذا الاصل بما قبله في معرفة وهو خارج
المقول عما تحت حقيقة واحدة لوجبه او ضده مثلا ان
حسنت الافراد والافعال مثله ويقال لها عرضيات واعلم ان
والفصل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر وهو كذلك النوع
بالنسبة الى خاصه غير مثله والعيه النوعية بالانتماء الى الجنس
خاصه غير مثله كما انه بالانتماء الى فصله البعيد لك والانه
الى فصله القريب فخاصه مثله ويبدوا ان العرضيات تنقسم
الى قسمين مقومات للمعرضات وغيره والعرضيات

في العرض والحمل والجهور وهو الحق لموافقة الضرورة وقال
بعض المحققين انها واحدة بالذات ومغايرة بالاعتبار فانها بشرط
سنة الحار والبرطلة عرض ولا شرط عرض محمول ولا بد من سبب
ووجود هذه الروط العظمى ثم محله من منها ولا الدول فمشاهدة الله
فانه يقال انما رزاع والنسوة اربع والصور اذ كان قاي بنفسه كالصور
منه منها ولا الخطوط بل وطول ومحد فكذا الصور الحسية الضال ومقتضى محله
والواجب سماعه وتعالى وجوده موجود ومحل وشهادة الوجود ان قاي اذا
انما الكل فمما ان يراه السواد والاسود ومحل فالنظر والحد بالحقبة
والمعروف وانما اتفق بينهما خارج حاله كحال الكمال جامع الزكوي
حقيق ومعموم ولها المنع خارج طاهر وانما تعلم ساقية فان الذات
الواحدة لا يتغير وحسبها باعتبار خارجة فلو كانت واحدة
فموجودة في الكمال وتغايرت في المقارعات بالضرورة واللازم
ان انما الوجود والكيف والكم بالذات مستحيلات والعرضية
لا يمكن اتزانها لا يحصل في الحق فليق لمقتضى بالذات
والمعروف مع الموجودات انما رزاع في السمع في السعة

بمعنى دو زراح والدرج بوضوح المعنى وهو محمول على محله موافقة
وللا يلزم منه التجاذب الذات والمفهوم والمضمر مبداه الله
ولا الضمير ولو سلم كما لا مثله الاضطرار المذكورين ووايهما ان الكول
والوجود والاتصال بالمعنى فمصدرية التي ثبت كونها موصفا
ليست بمحمول على المحل والواجب على الصور المحسوسة والاعراض
اخر المتبقات المأخوذة منها فمحمول على ما بالموافقة الام
لزم الحاد ما معها واما ومفهومها فان الحمل قد يكون مثله الانسراح
معه ولا التجاذب فيمكن بحسب الامر كما لا مثله للخيطة المذكورة
فاذا بان صفا ما يدعى بالفتاق الواقع وبالجملة اسم القابل
لنقص مع ذلك ثم بعض الفاضل فان جسد التقدير طول
تدريج ظهر خفي تحت ثم **الاحصاء** رار التلث تحرر في كل
كما كالدود والوارد وحسب فخصيص واحد منه ما حد كها
تخصيص لا يخصص فاما ما فيه رقيق ثم العوض الى المنع
انفكاكه عن العوض بالانكسار النفس منها قلادهم جميعه او بالعلم
الاصل الى جود من الدهر الحازير قلادهم الوحد لله من ادا

اذ اتى ربح الدول معول زبانيا والم يمنع ففارق بينهم
او يروى لبره او ليجوز ثم ان لو ازم اهمية في تلكه اضا ف منهما ما
على الوجود المطلق كالامكان والتقدير بينهما ملك مع او عند كالمسح
المطوي ومنها ما يكون متاخرا كبريا في الدول لا يكون للوجود المطلق
للعروض دخل فيها بجلد الثالث فلم يثبت احكام الفقه بالمداخلة
منهم ثبوت رفع الاجزاء الكلام المداخلة وهو امر قائم ليس للوجود المطلق
دخل ضروري في لوارم اهمية ثم يقسم ليعرض لاللام وفارق بينهما
منه لاللام وما در الراد ولا بالتميز في الدخول الغاضة الحكمة
فلا يكون فرق بين اللزم والفارق الدائم ضرورة ولو في ذلك
في لاني وكونه في الدلائل نراد في ذلك المتكثرة يعر فيها في ذلك كلف
في الحال المتكثرة في الدقيق وغير تامة اللزم لا ياتي بلزم من تصور المعلوم
وقيل بلزم من تصور ما يحرم باللزم وهو اجماع الدليل وعمرى
بكله والنسبة في العكس فيما مضى ثم اللزوم في اللوارم وكذا الزم
الرضى وبكذلك اللزم والديتهم اصل الاملازمة وهذا اللزوم على
موجبه ضرورة كونها بوضوحات للوجبات اقلها كونها متمايزة ضرورة كونها

الذوق اسنى الذوق بعده وهكذا يلزم التمسك بالجميع
ومما طار ولا ينفع القول بانها امور اختيارية ليس لما حكى الاختيار
وقوله لم يسم فيها من محال صادق لعدم التوضيح وذلك لوجودها
موضوعات للموضوعات الصادقة بالفعل وحده ان الموضوعات كقولك
المتفردة من غير ما تلك الموضوعات انما يلى صادقة باختيارها
حقيقة ولا باختيار الذميمة والحادية قائما لصدق باختيارها
وكذا الوهماني لا يستلزم ان السمع امتحان الاول فلعدم اختيار
لوجودها بالفعل والاشياء فلكلها امكن اداها والامر بالمعروف
بالفعل ليس معوجا تها تميز مفهوم الفاعل ليس كلها متعلقا
ومعوضه كل طبعها والجميع فيها كلها خفيا ولا سكران مفهومه
اسم او غير موجود في الخارج فلذا الجميع امكن منه ولا التبع
فلذلك اختار ان لا يتركه ولا يتركه ولا يتركه ولا يتركه
محل ولا يتركه حاله يتركه الاختيار من حيز الوجود الخارج
وهو من ساقا في ذكره وتبطل لذلك التمسك بمجردة ولم يتركه
لهذا الوجود في الخارج فان الوجود الخارج والسمعي

من الضرورات عروضا لها بحسب قيل الله تعالى فان قال
 امثال الله فلا طائل وهد مما يشع عليه او هذا القول اشنع فان
 كان له الامر المنكر الى متناه هذا الجدل القدر بدون تفريق
 الداعي وامثالها لتفسير الرزق بحيث علم الياء بحسب
 الصور القائمة بنفسها والصور النوعية على الابواب الضمام
 ومن مثل البيان المذكور لا يعالج الوجود اختار له لجهة جارية
 وهو ما في الله تعالى ومع ذلك قال بعضهم لو وجد الله
 به الوجود الغرض والعرض فيقول التراجع الى البطلان
 في محله القابل ان كان العرضية مع خمسة الاولاد مما ذكر
 فهو متصور على وجوده فلو ثبت وجوده المحرر فثبت
 هو الذي بعد ثبوت الاول في الله يتصور متعلو في حواء
 حكمه سبحانه على انما يرد على المتعالي كما هو متعالي
 القول بعدية التعالي وحقه فان القائلين بها اخروا
 المراتب وبه احصاء التفرقة اللذان يقصده بالادلة
 الكافية فتم الحكم على العالي كما فانه على نفسه
 عدمية التعالي

ليست في احوال العبيد دول غير ما حصل تفاوت
المراتب لا للدول فظاهر كلامهم وهذا كما يرفع الاعتبار
بأن الشخصا من رفع التفرقة بان القاع وخصوصا الشخص
بعد اختراكم محسوبة الشخص بمرم عليهم محسوبة العبيد
ضرورة احوال بالدرجات وحر المراتب لا الدول فظاهر
كلامهم ولا الثاني فالأول فان البيعة فاطمة بان فانه
الاسرار عن عناية الاعتبار وادليس منسأ احوال غير ما حصل
تتمتار المراتب وادليس على غيرهم يقولون كقول المراتب كقول
في احوال باقران امور خارجة ولا يكل عليه بالاحوال
اسم وادليس الشخص او موصوفه الاول لم يلبس الشخص
محسوبة وادليس الضرورة والتفرقة مع الثاني بكونه
محسوبة فانها موصوفة ذلك لناختا والثاني ونقول كور
ان يلكي هناك فرق بالمراتب والمسايرد مع المفردة
على موقوفة وادليس الشخص كما ان خدم قول التمسك لك يتم لكل
بان المقسم المراتب اثبت المذكور لا اسلموهم

ولا ينصرف الاسم عن الإطلاق أو من التلخيص فيلزم تقسيمه
بوجهين بل منقاس **أو** ينشأ إطلاقه من إطلاقه في الخطاب
بالحسنة المبهمة ذاتها ولا بد من معناه أمرا وأطلاقه من
عدمه من ذات المبهمة حيث هو الموضوع للأصول اللفظية
ولم يتغير من مرتبة كونها في الخطاب وبالجملة أن الاسم يعبر عنها
في علم الخطاب والمفهوم من التفرقة في الخطاب والاعتبار
والاعتبار ما كان محل التحقيق المستند للعلامة طارئة
منه ليس بغير حقيقة بل سرح للارتباط المعلوم بالمعاني لتبين
موجوده ولا محذور ولا مستح العوارض والمعبر عن الوجود
والعدم واما لما حاشى المبهمة ولا بد من لها وهذا مراد من حالها
التفصيل في المراتبة دون التخصيص ولذا قال في صحيح الارتفاع
المترتبة في العتبة والمرتبة في التفصيل فلذلك ما ورد عليه بعض
المحققين من ارتفاع التفصيل في المرتبة غير أنهما فيها وكتب
فيها غير وهو محال في أي طرف كان وذلك لأن التفاضل لا يتبدل
وإرادته من القول ما ذكرنا **نقد** معروض الشيء ما جعل عليه تصور التبدل

ومرة ثانية في المذكرة بعد ما زالت عنهما التسمية الدفعية الدليل
الحقيق فكلما تحصد ضرر غير حاصله والحقيق له الواج كما تراه
ان علم وجود المعروف بالفتح في الخارج فهو كالحقيق والافق
الاسم وكل واحد منهما لا جد او اسم قبل اربعة وكل واحد منهما لا مانع
او ناقص ويومع الدفعية لا شعاع اف م والابداسي المعروف
المراد بالفتح بالمراد معرفة واخر ولد اسكنه واما العبد
فهي الدلالة والتعكاس وبدا للمعرفة والافق يصح بالاسم
في التام متممها الخمس والعقد القريب هو الموصلة الى الكثرة ويظهر
بمرئياتها والعرفون بالرسم اقر المتكلم على الخمس في الحاصلة
وبالفصل القريب وحده وبالطاقة وحدها انما يفيد التمام في نفس
المراد لا يخرج التعريف من واحد التام لا يريد ولا ينقص والاسم
القلبي والبسطة كالافصول لا يجد وقد يجد والمركب كجد وقد يجد
كاللكن والوقوع اطوار الكلام في التعريف الدفعية بعد
المتقوية المتقوية عليهم ولا طائفة وكو كحصوله وسواء
فما ويصعب عند ذكر الغمسي لا الدليل بعد في ما

تحقيقه وتعريف المعروف بجملة والآن نقصد نقض ما يقول
قال السيد قدس سره ان التعريف لا يمكن ليس بمقاد التصور
والذي يتم تحصيله احصاء على التصديق لم يصحبه الفقد للمع
الذكر الى قول القائل السيد في جواب ما يغضن فان
معلومه ولم يحصل له التعالي لفق الغضن بارائه واوليه انه
يغير ما يدل حصول المعنى الثانية المدركة تعد ما زال وتعالى
القول بارائه للمعنى للمعصوم على الدوام انه المقصود
الاصح في باب التعريف والثانية بتغيرها ان لا يكون على العكس
فاذا اولى في المعنى لم يقصود به التصور الثاني وليس يحصل
احصاء فان الثانية في الاول نعم اذا اورد في الدعوى المقصود
به التصديق فلا شيء في جعل متعلق بالمعالي المتصوره
وهذا اندفع ما يقال في بعد تسليم انما يكون في الفقه بحسب
مقصود المتصور هو الابقار فقط وهو ليس بتصوير بل فعل
العمل بل حصول المعنى في المدركة في النطاق الثانية تصور
خدي عندهم وعليه تبارك السلام ولم يعلمه وليد والاشا في غير

ان مع احد التام فاد الترتيب فيه وحيثه متانفا من غير معان
احسن نجس باجرائه ان تصور له اضراد وان قصد لغيره واصرها
وجودا خاصا في الذهن والخطا متجازا فاذا اوصلا الى التام
اجدما قصد بالذهن كالجزء ان الناطق يحاويه التوضيح كالشاهد
الى الصور الواحدة فيه كالحمد والصور الواحدة فيه كالحمد
التعريف لم يكن خاضعة فلم يبرز فكلوه بالمعاني البصيرة
مداخلة ما قالوا فيه **الله** مداه في غاية السخاوة بعد تدقيق
البغز لما عرفت سابقا من ان التوحيد في الصور الواحدة فيه
ليس كالحكمة وذلك كالحكماء كالحكماء كالحكماء كالحكماء
لقد التعريف الى الخط الواحدة في تلك الذوات الكافية
في الحد وحيث تصور الصور بالفعول افعال التبع الذي
يقال ان تلك الذوات تلك الواحدة فيها وجودا خاصا وكذا
كذلك مرتبة احدهم معروضات للثقات التفصيلية المتعددة
حيث تعدداتها وحيث كانت الشخصيات اضر متغايرة للذات
وغير معروضات للثقات الواحدة في تلك تغاير الصور كالحكماء

بالوجه بالذات والصفات تبع ولديهم اجتماع المتدين فان
 زمانه يحصل من غير ان وفيه لم يدرم ^{الصفات} وان لم يدرم
 بحال نحو محال ^{الصفات} الدائر انهم متو اخص كسبي حقيقي
 في جسم واحد شيع في وقت واحد وان خالف حدوثه
 اللواتي كذا بياضه وسواد في موضع واحد وان حدثت
 بالتقدم والتأخر كما لا يخفى على العالمين ^{او اعلم} وكلامهم ^{او اعلم} ما يقال
 والنقص عنه ان الصفات كاشف للصورة يعتبر التماثل فيها
 بحسب كاشف الشخص في موضع واحد وان لم يكن الشخص ونقصه
 واضل فيها وذلك ان يعتبر الحائط دون الممحوط وهو وانما
 اختار زمانه نحو المصعد حيث اوقع في الحائط او الذي في الصورة
 الموقوفة في احد جهتي اقترانه بذلك لا اعتبار بالواقع من التغير
 او يقال ان مرادهم باستحالة اجتماع محتمل ان لا يكون التماثل
 بينها بحسب المحاذي الزمان ولكن بحسب جهة اقلها الاستعداد
 الخاص كما قالوا في حلول الصور الجسمية في الهواء والذات يمكن
 الحصول في الصور فان النفس في تلك الحالة النفس

تول

والاجمال استعداد خاص يختلف في الصور وواف في البرهان
الناقض في جعلها منها ايضا صعوبة في التحقيق فان الجهول
بالعرض او بالذات للمعروف كالوقت حصول المبادر بدل
التعريف والخط والانتقال الى المعروف بالحقه وبعد الدلائل ثم
المعروف لم يحصل بعد الا الانتقال المذكور وليس تصور هذا
موجه بالتوجيه الاول ولا يكثر بعد التوجيه الثاني الدلائل الصارفة
حقا ما قال بعض المحققين ان في التعريفات تصور واحد مع
بالمعروف بالذات وبالعرض ولا يحصل حصول المعرف
ولفلا ما قيل انه قول بل الدلائل ثم المعروف الذي هو المقصود
محتاج الى مزيد مثله في الوجود ينتقل اليه من اليه للكم
حيث كان وذلك بحسب الدلائل فهو تصور كذا الحكم فيه فلا يوصف
بعدم التوجه اليه ثم بعد التصور والتعريف في صور الحكم صفة
مما هو حقيقة الطراد في منع تلك الحكم وينتفع
بالعلماء ويعارض في احد والثانية اذ احد السام لا يكون الدلائل
في احد والناقض في حيث يثبت ولا يعارض والركوم كونه

فما يبدى أدا حرف المركب كركب فقد يكون التعريف حقيقيا وقد يكون
لفظيا وأدا حرف المموردية يكون حقيقيا وقد يكون لفظيا إذا لم يكن
التفصيل المستفاد منه مقصودا وأدا حرف مفعول يكون لفظيا إذا كان
بمرادف والافتراض وكذلك في عكس المثال إذا لم يكن التفصيل
المستفاد من المركب مقصودا ونحو هذا مع أن المقود لا يدل على
المفصل كما صرح التوسى به مراراً للتفصيل فيه ولا صدق ولذلك
يدل لا يفيد المعنى والثالث أن الدور ضرورة توقف حصوله على الوجه
ووقوفه على حصول خلاف المركب فإن الوضع فيه لو تفرقت العلم
الاجتماعي والمفاد النفع فتغاير الجهات ويتقضى بالمفاد أن
التي لوضاها لو كان اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك اللهم
الآن يخصن بالمفولات التي فيها الوضع **المصدق** الشيخ
قد عرف بها والمقصود بالبحث منها أمصافات بالذات
وغير القضاة فإن الضرورة فاصية فإن الربوب ليس كالح
غير معلوم ولذا يكون عليه لعدم استقلاليته والمقدّمات كما يفيد
العمل السليم والى حد على الأفكار ولذا النفوس وللمى بولس
المحال واسع والتقول بالشرح المحكوم عليه وهو أوسع المحكمات

احتمال كيد وجميع بلاد مرج وفيه اندفع ما قيل ان المتعلق بالذات
مع عرض النية وخرقها غير كيدية قول بلد الباري وخرق لدمج
العقول بغير دليل ما قيل ان المتعلق بالذات هو المحكي فلهذا في النية
لذا اعتبار النية الصلة كما صرح بها فيما قيل ثم قالوا بان تخصيص الحمد
اوراقه ووجهي الاول ان يقسمهم الى الصديق والكمالي والمفصل
بدل عما قلناه فان ذلك باعتبار المتعلق والشارع الى التفاوت في الجمال
والمفصل لا يكون الذلولة الحائط او كثرته فلهذا في ذلك متقابلين بالتعاقب
والثاني منعاقبان في النفس بالنظر الى القضية المصدرة مع تمام
النصدي بحاله كما وان كان المومنين وفيه اندفع ما يرغم الى التصديق طامه
القضية بالمفصل انما يكون بناء في جوارحه فهو دلي امدركه قال احواله
المعول لان العقل الفعال عند عدم ولا تعاقب الخاتمة في فالحول
المتعلقان النفس القضية بدون قيد الجمال والمفصل ومرتقلا لعدم
في تعقلها لما خالفها اللان يقال كلامنا في نصدق المومنين
يكون محرم الكفر والدين في كلامكم يحكي الكفر بانها عالم لا لا
بلحائط واصل الحكم عليها كما هو المحقق ولذا في الجمال العقل

بأنه لا يقع النقص بالنظر إلى التخصيص بالمقصود

فإنه فانه في حق المقضية مفهومة بما تحل الصدق والكذب ولا يلزم الدور

بعدم لزوم الصدق لاداءه في تعريفه **ان** المراد بالاحتمال ما يكون

بالذات فلا يرد المقتضى بالموضوع **او** المحمول حاله في الوجود غير مفقود

بغيره قال به المراد محله للصدق والكذب بالضرورة ولا يمتنع

باعتبار الصدق به وان لم يتم بمسلكه لغيره ليس بقصده لخرجه من ذلك

محله في العرض بالبرهانه التامة ولا يرد النقص به لئلا المراد بما

هو القول في الكمال الحكم في ثبوت شيء في أوله غير محله في ذلك

مطلوبه ويحتمل الاستقراء في قسمين منفصلتين أحدهما حكم فيها بثبوت شيء

في تقديره منفصله تحكم فيها بتناقض البتة وكذا تفصلها

ان حكم بثبوت شيء في مقام حكم التناقض وكذا الدور او الالتفات

في تقديره الدور ونجد بالضرورة التماس الذات بين الترتيب المذكور

في في التصور والصدق والميزان ويجوز ذلك في محله كونهما

فيما براسه لتساوي الدور في الدحض فمخالفوا أهل العرب

معهم بان المنفصل في القول بالافان ريد ما كان ما يفار افع الى

اول

اول

الحليلة المقدمه قولنا ريدنا من وقت الحمارية وكذا وانما المقدمه
التا لا وقت المقدمه للطايل تحتها فانها الكائنات في العلم ^{والقضايا}
فليس كلام الميراث في فله لا يسهم والكائنات انما هي المقدمه
اللاه في باطله لتسوية الشعار بالضرورة لعدم استلزام الشعار
للحجيات لا يترك ولا يستلزم العبدية ان احكم المتعلق المتعارف
مقصود لكل اصل جزم العرف بالذات والاستفاد وليس بالذات
الفاظ اخر في مجموعها قال سيدنا حسر الله في العمل
مذموم العربيه تان قولنا انما ريدنا حمارا كان تانها لوجه
القولنا ريدنا من وقت الحمارية صدق الثاني لصدق الاول فهو
ما ظن فان صدق الاول متفق عليه والثاني كاذب ضرورة كذا المقدمه
بكنه المعنى **او** صلا ان الثاني يحتمل المعنى الاول ثوب
الفا مقدمه على العرف في الحماريه وهو بعد مذهب المتكلمين
فلا يكون الثاني ثوبها مقدمه في الواقع في الوجود الما طك
المفروضه فاما انكر للثوب وصد صور في الثوب الواقع
فصرح الى الاول مع قلب هو صريح اوله في معنى المعنى

في حكم التزمين في راجع الى الاتفاقية العامة والثالث ثبوت
بالتاثير في الواقع مع ثبوت الوصفية وحيث ان الحكم في الواقع
ما اولا هو الحق الدواني ان الممكن في غير مشقة فانه اعم من ان يكون في الواقع
او التقدير فانه في الواقع ثم القضية ثم بامور ثلثة المحكوم عليه في
موضوع في المحلة ومقدار في الشريعة والمحكوم به في سائر محمول في الدلائل
وبالبيان الثاني في النسبة العامة المحمودة التي يكون منها طالع الصدق
فالعضد الفاضل ومنه نبت ان النسخ ان كان ليس له والاصار
اخرار القضية اربعة فيلزم له اسم املاية بل يكون ان يكون عند
صدور في الدية قضيتان محالفتان **والله** يخفى في قضية ملوثة
فقد خفي لانه وقع اليك في هذه القضية لانها في الحقيقة
ولانها في الواقع المعبر الا ان كل هذا في غير ذلك واقع
بالاستعمال في هذا العالم لاننا نقول ليس الكلام في النسخ
المتعلق بالقضية المحملونة في النسخة في النسخة والديلم
الحلف الحمد كونه في النسخة امتنا في النسخة في النسخة
الواحدة في النسخة وفيه ان النسخة في النسخة في النسخة

والمحمول الحكم كما ان الكسب يتعلق بها عند المتأخرين والراجح متعلق
بالتأخر والتحقيق ان الوهم وكذا الكسب انما يتعلق بهما بالفضيلة
معلق الوهم او اللذوق للواقع وهو فرع اختيار كما للتعلي
المتعلق بالاشوط او لغيره او بما لا يتأخر ما رجع اليه كقول ان الكسب
متعلق بالسمعة المتغيرة واللاذعان بالواقع او اللذوق وبما ذكرنا
يندرج اذ بعض الافعال لم يمتد بهم لولا المحقق قولهم لا فهموا ان
لا يتقوم حقيقة عالم متعلق بالواقع فالمدرك في الصور ان واحد
والمتفاوت في المدرك في اللذعان او المردود ذلك لولا ان شرطه ان
يتميز النسبة اليها فافهم وكذلك ان المعلومات بالبدن لا تجمع
البراد الوضعية من محقق ضرورة ان الكسب والفضيلة من محقق ولا معنى
لعدم تحقق ذلك بعد وجود عام الجزاء وما يتصور الزمان في المتأخرين
وتحقيقه في المتأخرين واجاب عن بعض ما ان القضية المعبره
فيها بالنسبة الحكم اللذوق في كل العرض ان محقق كالتفكير
بالنسبة الى التحول في الناطق فلا يلزم كقوله اختيار الاختيار
على ان الفرد الكما يمتد به كذا عند المطلق والظاهر

بشيء من البتة فله اعتبار في هذا الجواب وسبقه الدسكاليدون اللسان ^{عنه}
لمحصل الدافضات منها الدليل منها انه لا بد من قول ^{بموجب} اعتبار امر
ان بعد الوقوع وليس الادراك وهو خارج واذا الوقوع بشرط الابقاء
يصح محولية الدالة وذلك لان الشرط شرط لصدق الحكم العرصر
افرادها كالكتابة بالبر لا صدق الكاتبة ^{على} احوال الناطق ولا يحل
الوقوع بمراد اوله بل هو محولية الدالة بالبر اليه ^{الذي} يصح بالبر
الا ان القصد من لوازم ذلك ملك الجبراد والانتفاء في الشرط
الضر لصدق محولية اللزم الدالة ويصح لمجولية الدالة للشراب
انما هو وذلك لاعتبار الدالة ان الدافضة عقول ^{على} الدافضا
ولست القضية منتزعة التخصيص بعد افاستار على الابقاء مما دخل
في تخرص تلك الحقيقة وذلك انهم لا اعتبار ذلك الدافضا وغيره
لما ولما خرب وهو الضر للدفع بان النقص مخصوص بالمتعل بالفع
هو كما ذكر ومنهم بالضرورة والوجدانية بالالفهم ^{من} يدقائم بعد معرف
الحاشيتي الا المفهوم النبي ^{الذي} يعبر عنه بالفارسية ^{من} تفهم ذلك
بعض المحققين واجاب ثم اذا كانت ^{افراد} القضية ثلثة فحقها

ان يدل عليها شدة الاختبارات والدلائل على ان التفسير المعتبر
بحذف فمفسر القضية الثانية وقد ذكر في مقدمة مولداه لعدم
منعاه في العلم بكنهه كما حققنا بقا لكونه بما كان في قاله
الكون فمفسر الاول في ثمانية واربعا كان في قاله العلم به فمفسر الثاني

مقدمة في التمهيد والاولى تقسيمات مقبلة في العلم اوها

بالنظر الى كنهها الموضوح والثانية ثالثة الى كنهها الى المحمول والثالثة

بالنظر الى الترتيب والرابع بالنظر الى كنهها المقدم الدال الى المجموع

فيها المكان ضربا علميا او غير فالقضية شخصية ولها كونها بالاختيار

في العلم والكان كلها فاعلم انه الكان على التبعيد مع قطع النظر

عن الافراد معلوف كانت على التحوين المذكورين بقا او ما قوته

محسب العموم ويندرج في الاول منها القدر المحكوم فيها على

الذات ويزعم معتزة في العلوم والكان على افرادها فان بين كنهه

الافراد محصور ومعلوم ما به البيان كونه من معرفة فيها وقياسها

اربعة هي كنهه الكلية وكونها كل وكلها بعينه معناه وكمونه كونه
نورا بمعنى وما بعينه معناه وان لونه الكلية وكونها لونه

معلوم

في تقدير معناه والسالبة خبرية وسور بالسبب وكما يفيد معناه
جدا في لغة العرب في كل لغة سورة كما خصصناها وان لم يبي في جملة المذكور
في هذا على طررها غير منقولة بل هي ملزمة لكونها بالضرورة ولا يمكن
المذكور في المنقولات بل يلزم لها أصلا فان الأحكام مالا يسير إلى الأفراد
حقيقا كان أو افتراضيا كقولنا العبيدة موصوفة للممثلة أو لاجد لوجوده
ويعود ما هو كذا وكذا وقع لبعض المحققين التلذذ بالتمسك بالذات
الافتراضية كقولهم كذا في الحكم في المحصور على العبيدة في كل العباد
على الأفراد وذلك لأن العباد والفتاة صفة الذم بالذات
ومحطه كذا وكذا مذهب بعض الفلاس كقولهم الذم مائة للأفراد
فمثل ذلك الأفراد ملحوظة وقت الحكم بالذات والعباد بالعرض والضرورة
العقلية من هذا بأن الحكم بالذات هو الملحوظ بالذات كقولهم
الحكم بالذات على الأفراد ويدا بالصفة كقولهم السهم إذا اراد
الذم الحكم بالذات ثبوت الأحكام التجارية للأفراد بغير
السورة بالسورة في القدم كقولهم المشتري لها بالذات كقولهم
عليها كذا والقول بأن هذا الحكم خلاف الذم قول بالذات

بل يكذب بالوجدان السليم وهذا يكفي لناظره للمجادلة في كلامهم ومع
للسمع لشد منافذهم هذا المقام والمنتهى فيقول اذا ارادوا التثبت

على محصورات من جهة العموم جردوه عن الامثلة الجزئية وفعاليتهم
الاختصاص فعبروا بينهما في الموضع بجمع المحمول بسبب الاختصاص والظاهر

التفصيل بهما ليس كما قال في الفاضل الامور وقيل مركبا كما
في امثلة القرائن وكل منهما ادعوا الشهادة ببيان فتعاضدا
بقوة الترجيح للاول بحال الاختصاص وهو المقصود وان الاصل في كل

كلمة ان يكتب موافق لفتحها وهذا ليس قسيرا ثبات النفي بالقياس
بل هو استوفاء في مجاز الصلح لاحتوائهم ببيان الغاية في بكرة وقولها

موافق الاصل فيما بينهم والقياس على امثلة القرائن بعد

فان تفتل مركبا ما ذكره القراء من انهم ولم يثبت بينهما والصحح بها

ليس كاللؤل فان موافقة الاصل وبيان الغاية في الاصل صلاح

ارجح منه مع ان بعضها في القرائن للغايات المتكثرة الكثرة انهم

ان من منتهى يعبر عن المفهوم الذي يعبر به الذم في الافراد فيهم

من انكريدانا او ذانا ووصفا حارضا او مركبا فيعلم القضايا كلها

والا فزاد

بأنه ليس هو حقيقة أي النوعية أو الشخصية والاعتبارية كقولنا ليس
وكذلك المراد منها والمقصود بالبحث هو الأول ثم القار يا أختار
صدق عنوان الموضوع على الأفراد منها بالامكان والاعتبارية هو الذي
دون الاستعداد والابلل كونه قولنا كل ما بارد رطب بالضرورة
لأنه استعداد العقل العناصر بعضها إلا بعض وفيه أن الاستعداد
خاص بالذات فإن الوصف المتمتع للشيء أو الواجب له الاستعداد
فيه أصلا والتحقق أن الاستعداد لا يحدث مستقبلي كونه أصليا لله
فالأدلة واضحة أخذ الدليل التعميم وأخذ الاستعداد برجليته فاقم
والرأس لما جده مخالف للعرف والمصلحة اختيار الصدق بالفعل
في الواقع فيما كانت أفراد موضوعه واقعا كالأجسام والذاتية
العرض فيما كانت أفراد موضوعه مفروضا غير متحقق في الواقع كالحقيقة
فالعرض منها بالذات يتعلق بالأفراد وبالانصاف بالعرض فالأفراد
التي لا تعرف الوصف العرفي وإنما كالروم بالنسبة إلى اليهود لا يدخل فيه
عراق الركب ويدخل في العراق الفارابي والسنوية يحذف القول
كما عرفت مع المعالج فصار ثم أفراد الموضوع يمكنه أخذ بالذات

الاحتياج محقق ومقدرا او اطلاقا وبالنسبة الى الذم للغير لو انما
القضية كدالة النسبة للذم المعبر عنه اما ان يكون خارجيا محققا او
القضية خارجية كقولنا البسماء فوقنا وما هم بعض المحققين
انها ذهنية لو دخلت التوقيف فيه فيا طالع الله ان يجد مصطلح
فلا من حتم فيه او لا فمقدرة فبكون القضية حقيقة خارجية لو لم يكن ذهنية
بحق قدسية او مقدرة فحقيقة ذهنية او مطلقا او حقيقة مطلقا
المطلق كالقضايا الحياتية النظم الثابت باعتبار الحمل وما
وجودها بمعبر ان لا يكون السبب ضروريا فمقدرة والقضية محتملة
او يكون ضروريا فمقدرة معدولة الحمل والمحقق فهو مطلقا او معدولة
من المتأخرين فمعدولة ان لا يكون النسبة السببية ضرورية او لا والنسبة
سائدة الحمل والدليل فهو باسم معدولة الحمل وسبب تفصلها
وبما ان حكمها ثم قد تعبر وبما بالنسبة الى الموضوع والتوقيف ايضا
فيكون النسبة بالتقريب كما في الدليل بالنظر الى الحمل ثم ان يكون
قيس القضية بالاعتبار الدليل مخوفة بالاعتبار الثابت غير مخوفة
والتقريب الثالث بالنسبة الثانية وهو الكائن ثم ان يكون القضية

بما ليس فيها مجزئة والكائن ليس له وجودا حقيقيا
الوجود كما ان حكم الدول استعداده فبقدر الفرقية وهو ما
صروح ثبوت الذات بالذات وتقدمها عليه لولا ان لا بد
وثبوت الامكان والعدم الذي بالذات والذات وثبوت حقيقة
لها وبالذات الاول ظهور القول بالفرعية بالذات المقررا
فان الذات متقدمة بحسبها في الحقيقة والوجود والوجود
والثبوت لا يحل الذات او متعاضدة الله ان يخص بالذات الاما
والثبوت في القول بالفرعية بالذات في الحقيقة والذات
بالذات مصدر اقامتها الفرقية في الحقيقة والوجود والوجود
ولا الوجود مصدر في الحقيقة بالذات والذات بالذات
مصادرها وبيانها في المناظر في الحكم بالذات هو جيب الية
الحمول في بيان السبب المحمول في الموضوع ثم ثبت على الذب
للموضوع وان الية المحمول يظهر في هذا الثبوت فيعتبر الية
بالفارسية في ثبت في الموضوع الية المحمول في ثبت
ثبت في الموضوع الية في الحقيقة والوجود والذات

فقد وثقت حكمة بان الربوا الدكار معتقاً تفتق وهو المصوح
وعد اتفاق اهل العول ثم منها كوكب ينحل بعضها بانها لا تطلع
وبعضها لم ينحل بعيداً لا الدليل فالنقض بالمكان والتميز والامتياز
فان زيد ممد صادق في حال عدمه ولكن الدل ان ميمير العول صادق
ولزبك البار متنع مع انه لا وهو بقول والاصل في موضوعات فذلك
من الاول ان الامكان ثابت للصورة الحاصلة من زيد في الازمان
العالية والب فله باسما رتبها الى الوجه الذي هو اوجها في قوله
العدم في الخارج وروبان الكلام في ثبوت الامكان الخارج للبرية
الخارجية بعد فرض عدمها فيه ولا شبهة في الثبوت والديلم الكلام
وكذا في عدم مجموع الدل الكلام مفوض في ضرورة وكذا الحق
ان القضية المذكورة كاذبة في الصورة المذكورة ان اريد بها
الديكار في صراحة ان اريد بها الدل فان الامكان معناه
سبب الضرورة في الخارج الثاني بان يتم ان اريد به المعنى الديكار
فهو ثابت للصورة الحاصلة في الحالة المذكورة واذا قصد به اثبات
للذات الخارجية فالقضية في تلك الحالة كاذبة نعم لصحة ايراد

يعد معزاة ليس غير وفي جواب عن الثالث كثر الغيب فقل
وتمية نبت المحمول فيها للصورة الحاصلة من موضوع هذا سعة في
القديم في ثبوت الامتناع بالذات لمجملات كذا وكذا
الصورة الحاصلة في الذم قد استعملت تحت مراد الحقيقة
أبناطه فيكون ثبوت الامتناع بالذات وهذا ظاهر انفتاح ما
قال بعض الفاضل المحكم عليه بالامتناع بالذات هو العبرة
ومرئيه وذلك الحكم صادق باختيار انتقاء الموارد الغر الدوار
فان امكنك الامتناع بالذات بالذات ما اذا اما العبرة ومرئيه
فذلك باطل او الدفء او باطله ذلك ايضا باطل وقيل حقيقة
يشعر الوجه الفوق لثبوت الامتناع بالذات والامتناع بالذات
في ثبوت الامتناع والامتناع بالذات يستلزم ثبوت الامتناع وذلك
صريح في الجواب ان القضية هي طريق الديكار كاد به وعلى
طريق السبب صافه كما مر في الامكان والتمويل بالحكم قول الله تعالى
والعالمات ووجهه لا يحد بان على اللغات ان الجملات الحارثية تحاديه
اذا عرفت فيه ولم يوجد بعد وكذا الامتناع بالذات لا ان ينسبها

الالتفات بالذات والاشياء باطل والله لم يحكم على دولهم
باعتدال الوجوه على العقل وذلك لذات الباطلة في الحاشية
والله لم ينفذ في الدار فليس صدق الموصية بدون وجه الوجوه
وح يدفع ما يقابل الوجوه صوراً في الدنيا كافيته لتبني الالتفات
لما وذلك لان العقل لم يمتد بالذات للالتفات والصور
ليس كذلك فالتبني الحق في ذلك فتميز قد تم في هذا المقام
تقيم المقصود يا هذا اجمد والالتفات والعقل قد تم في هذا
المتعارفين في كونه التعقيد في كونه الوجود ايجاداً بالذات
او بالعرض **او** بهذا اظن في هذا ان اجمد ان يمتد
كما في ذاتها كان لو عرضها لاجد الدولة في هذا لانا ولانها
فان ايجاداً متبناً مع الدفاتر كما في كونه في كونه والدولة
خروج لفظ الوجوه اللهم الا ان يراد بالوجوه اكلول ففعلهم ووليا
ان يراد به ان الوجوه بعينه اجمد ونفس ذلة فتميز اجمد الدولة
ولذلك في التعقيد الا يا هذا فعلا بتغير الالتفات في الدنيا
والذات وقد تغيرت للغير بالذات ايضا ولا فذلك في كونه كما قالوا

لوجوده هو الواجب ويختص اتحاد الذات والوجود في هذا الحمل على
التحقيق الذي ذكرته أو يقتصر فيه على مجرد الاتحاد في الحمل وهو
الحق وقيل في الوجود هو الباطن كما عرفت مراراً وهو الحمل المتعارف
ويشير فيه التعابير بالذات والتفات في جميع الواجبه ويرتفع باعتبار
كل محمول ذاتي أو عرضي إلى الحمل بالذات وبالعرض في حمل التعريفات
التي هي بعضها على بعض وكلها على تلك الذات أو الذات وحمل الذات لا
عليها والدول قيل ان الضرورة شبيهة بالضرورة تعود إلى
لديها الحمل وتعود إلى حال الحمل ضرورة دفعه ان الضرورة في
بعضها اذا كانت في مقابلة البرهان فالحق ان الحمل في الاشياء بعضها
بعض وكذا حلولها في ثالث يصح حمل كل واحد منها في الآخر
وفي مجموعها هذا القائل في القائل لا يميز ولكنه التحقيق وقد قسم
بأنه لينة الحمل إلى الموضوع لا ابتداء أو استلزام أو ما يحذو حذوه
فهو الحمل بالاشتقاق أو بلا واسطه فهو الحمل بالمواطاة وهذا القليل
حمل المشتق كضارب والضاحك والاشد ان اطلاق كل
عليها بالاشتراك المعنوي دون اللفظي سواء خصص من التقسيم

عراوهم للدهور ايضا فيكون داخله في امر المائة وقد يظن ان
في حمل في القيد في كل من ضربت نقايضها لما كالمعقود
وهي ما فاما بالكل الى ذواتها حينها وبالنظر الى عروض
نقايضها او بغيره فمع تغيرها في كل من عدم
فانه اذا صدق الاول في كل صدق الثاني فيقدم التناقض
والكل ان صدق الاول المستحيل ان اخذ في سبيل العموم
ولابدضا في كل للعدم محال الا في كل اخذ في سبيل العموم
سبب من فلا يماض في خلاف اجماع في الواقع في جانب محمول
كما لا تناقض في اميلين محمول اخذ في تناقض محمول للعدم
اذا اخذنا في طريق القدر لتفاوت الخيارات في جانب الموضوع
ولاحظة الى ان يقال هو الوحدة الثابتة في الدلائل فان شذو
في كل محمول او موضوع او شرط كما لا يجوز في احتمال تعلم
فما في الحمل للعدم في الحمل وهو شذو التزاور والنظر في التناقض
كل محمول في كل محمول لا بد من كل خاص من الاول في خاص
في الثاني في مقدم في كل التناقض في كل في القضاء في الثانية

وإذا تصورنا العقل فكيف يكون الحق اذ هو بغير صورته
فإنه لا يتصور له صورة في نفسه والصور في الذهن هو كونه في
وذلك لأن الصور العقلية هي المصاحبة للمفاهيم في كونها بالصور
العام ولم يتحقق وكذا يدفع نوعها بالصور في تصور الصور الذاتية
ممكنه وإذا تصورنا صور الصور الذاتية فإما به فقيام المبدأ بالصور
محل مشتق عليه وذلك لأن الصور العقلية هي المصاحبة للمفاهيم في كونها بالصور
الصور الذاتية دون الذات الصانع وفي التصور يتحقق الثبات دون الأول
والثبوت الثابت باختيار الاختصاص وهو يخرج من الأول الصانع وهو
أي ينبغي في ظرفه وليكن بالصور المنتزعة عن الذهن القائمة
فإن كل واحد من المنتزعات في ظرفه هو واجب بالذات في الصور
هو كونه أي أن صورته هي صورته عليه الذات والصور هي الصور
أي أن الصور هي صورته في ذاته وعلينا ولا ينبغي في الذهن
الموجودات الخارجية فالحق هو أن **أولها** صلاح جديد في الصور
أي أن كل كلمة اليوم كلهم دليل على ما بيننا في كونها بالصور
أولها أن يقال ظرف الصانع والصور هو الواقع المعقول

بالدر الشامل الذي لا يخفى ولا يخفى ان كل واحد
منها موصوفه واذا كانت العوارض موصوفه في الذات والذات موصوفه
في العوارض وهذا يتوقف على الشك في ان يجمع في كل واحد من الذات
والعوارض المتفق في العوارض ما يكون موصودا في ذات الذات متحقق
ولذا قد يكون حله وطرف تحقيقه لا يخفى او الذات في طرفها متحقق
جميع الذات في العوارض وطرف تحقيقه مع ان جميع العوارض متحقق
فيها ووجه دفعه ان العوارض في الواقع والذات في الحقيقة وفي العوارض
يبدو وجوبها في الواقع وطرف الاتصال في العوارض والاتصال
وفيها سلب الاتصال والاتصال به وما يبدو للاتصال
وهو الصفة تقول لا اما اعتبار الذات في العوارض والاتصال
اللاترابط ولا ما فيها العوارض في الذات اصلها في قول المتكلمين
الما قول للوجه الذي **او** **فيها** متحقق مع الاتساع والاتصال
في انفسها بعض العوارض وان الاتساع في العوارض متعلق
ببعضها في حد متعلق في الذات ولا يوجد ذلك في العوارض
كما يبدو في اللوحات بل هو في الذات مع ذاته في

في حاصلة الخارج ان الله الموهوب له يكون كاشفا عن امر خارج
سواء كان متصفا به كما في الفوقية بالهوى الى السماء معناه
في الدنيا من الشئ اذ لا ينبت الا في السماء كاشفا عن الوضوح
المتضمن اليه او متفلا فيه سواء كان غنيا للمخرج عند تمام اللوح
مستمر في النفس الذات او مبينا كالقوت والبعد او اصداء كالقلية
بغير المحسوس ولذا يكون متفلا فان القلاد فيما يشتر اليه المتفلا
المتضمن للاتصاف بمرتب منه لا يحق له في الخارج ولا في
تحقق الحسني فيه وكذا الاتصاف بغير مرتبة في الخارج والوجود
المتضمن دون نسبة او امر الصريح لا بد للاتصاف الحاصل من ذلك
الحسني فيه لا الصفة بل ان وجودها من رتبة اعتبارها في العقل
المعروف والذوق في حيز الصفوة لا وجوده في الصفوة
المتشابهة في طرف ما ليس لنفس المتشابه فيه مدخل بل في نوران
كل مفهوم موجود في الوجود الذات العلية ثمانية والتفصيل الرابع
باعتبار كيفية النسبة فقد يعبر عن الاربع درجات في كل نسبة في الوجود
لا واحدة او مملكتين او مستتعة وهذه النقيضات امواد المتخاص

والله اعلم بالصواب والحق الدال عليها الحكيم والنفيس الذي انشئت
الجمهورية لغير رغبة الا بها والوجه طار وان لم يتجلى على غير
الملكوت حكمة الحكيم الجمهورية قد يتصور لسياسة الكائنات حقيقة
اجاز او ليس هو وركبة الكائنات مرتبة منها والادعاء في التسمية
لبحرمة الدال لتقدمه والحكم ان وافقت احوال صدقت القضية
كاذبة قال صاحب المواقف ان الكائنات المنعقدة غير المواد الحكيمة
والله كائن لازم الحكيم والحي والذات لها وحاصلة المنعقدة لبعض
الاجزاء المعبرة ومواني الوجه المعبر في العلم الدال على كونه
ولذا اصدار احوال القبول ولا شك في كونه المنعقدة لوان
الحكمة ولو كانت بواطن الحكمة المعبر بعلوم الخلق والذات
المتجدد انه فرق بين وجه الوجه في لغة بين الوجه والقبول
غير والدال على الحق للزم والثابت للزم غير محال والتفصيل ان
الكيفية التي تتعلق بنسبة مفهوم المحمول الى الموضوع لكسرة
الحكمة مفيدة بالتحمل الخاص نحو الوجه والوجه الدال في نوعه
وهو متصل لم يعبر بالوجه بل متعلقا به في القول بالادعاء

وهم غير فاعله نزع لغو والد تخماره المذکور علی ما
المتقدّمین ولا یجوز انهم انما ضریف المانع بهما من کل کسفی کانت
النسبة کدوام وفعلیه ووقیرت من کانت اموها لا یخسر ویکو
المعززة عنها ویر علی قسمن لا ویرکاه الفهم الدول من الصل
المختلفة المفسرة بما حکم فیه ضرورة نبوت بحمول للموضوع لو
سلبه حرم مادام دار الموضوع موجودا وضرورت ذلك النبوت لیس
الضرورة المثبتة کما فی سلبه نفس نبوت وضرورت المثبتة
یتصور علی نحوین بالذات وح یکن الضرورة ازلیة وبالغیر بالذات
للعلة فاما ان یکن ازلا وابد فیکون ازلیة البصر او حکم ان دون
زمان کما فی نبوت الذاتیات واللوازم الذاتیة للذات السریخ
العلة فان دون لان وح یتفرق عن الذلیة ولذا قالوا
ان الضرورة الذاتیة یکن اعم من الذلیة ولا یتوجه الاشکال بالذات
بانه یلزم من تعلیلها ضرورة نبوت اجماع ضرورتها الا ضرورت الذات
فان لا نقول بالفحمة یکن لا یستدیم وعلی کما فی نفس سلب الذاتیات
للذات وجودا بخلاف الموجود فان تبعیدها باعده ضرورت ویر علی

خبر وفيه ما فيه للذات قبل حدوث الذات مثله كما لم يكن الوجه بالوجه
فثبت الذاتيات الصفة في ظرفه وبعد تحقق كل ما فالذاتيات والوجه
حالة على السواربان كل منهما يحتاج الى ايجاد كل واحد من الآخر بالذات
والاول بالثاني فالاول في احوال غير لعلها بالذات والفرام بالثاني
والثاني في الضرورة كما فوزه في تعريف الضرورية عدم اللزوم بالذات
الا ان يكون بالثاني بالثاني وهذا التحقق ثبت الحق في المراكز وتثبت في
الشيءات فيمنازل واقفا على انهم اجتمعت وان الضرورية قيد
بما دام الوجه في الية طردا للموجبة انما بان الية انما
لذلك هو وهو المجموع تحقيا او تقديرا الا ان السلب كما هو كونه
يقضيه والديكار يقضيه وبما معر احمده ان الية المعدولة فلا حرج
اختلف على انه لم يقصدوا لعمومها المعدولة في عموم كل نوع في
الدول في الثاني الا اننا اذ قيدنا الية الخارجية بقيد وجهي كذا
الوضع لم يكن وجه المعدولة الخارجية نعم يكون المحقق والذات
في الدول يكون اقليم معلما في الثاني بحسب مجموع والمفهوم ولا بد من
الانقضاء بما لا يكون لموضوع الية وجهي ممكن كالتحقيق

المستغنى لقولنا العنقا واجتماع النقيضين ليس بان بالضرورة
فان الاسم متحقق فيها فاعلم ان الدائمة المستمرة بالادام
ما دام ذات الموضوع متوحد فيها كقوله في دوام الدائمة المعلق
نقيضه المطلق أمارة بما حكم فيها بفعلية النية كما سيأتي في هذا المعنى
فان الدائمة لا ينافيها لاجتماعها في نفس الامر في حادثة لم يلبس الموضوع
الزليلا ونحوه ما يلائم ذاته يكونا كل صم غنيمة ذاتها ليس كل
صم محرم بالاطلاق صدور الاول صدق الثاني لعدم ثبوت التجزئة
ومرر لعدم له ثبات اختلفت اجاب فان الاول حكم بالادام على
الموجود والماضي المعلوم الذي نقول ان احكامه في كل النقيضين
على اموره ولا يخفى الله بالمعاركي المعلقة نقيضا للدائمة فالمعنى
المذكور بل نقيض للدائمة الدائر ونقيض الدوام المذكور فعليه
انفسه وقت تمام اوقات الذات ثم انكر ان قد عرفت ان المراد
الشيء في الضرورية ان الاحتياج الى العلة بالذات ويزيد في
الدائمة المعلقة تلك العلة معلقا بحتم مفهوم المحقق الواقعي وان
الكلية على الاصل الذي هو الدائم عليه في العلة او لا في العلة

الاربعاء الوجه المحمدي للمعلول لا يحل فيهم ومنه قوله بالكلية ان النسبة

ان قولنا ان الفلك منكم في انما على هذا التقدير صادق ولا يصح في الصواب

بالمعنى الذي عهد له اوله في افعال ذلك فاقهم والثالث المنسوبة العامة

يصدق على معياني الاول اما حكم فيها بالضرورة النسبة لشرط الوصف والشيء

ما دام الوصف بينهما ومنه لصادقهما في كل ان في صاحب القوة

وتناقضهما في مناه كل كائن من غير الاصابع وكل كائن ان **الوصف** فيه

وله جوهر الاول فهو ان الوصف العنواني ان لم يكن ضروريا في لان

اللائقها في لانه لم يكن النسبة المنسوبة وضرورية وان كان ضروريا فيكم

النسبة المنسوبة في لانه ضرورية ايضا وبالجملة لا يمكن تحقيق الاول لدول

ان النسبة على طريق النسبة بمعنى ان الوصف العنواني الصادق

الذات له مدخل في النسبة وضرورية بعد فرض ضرورية والقصد الجلي

مع ملاحظة تعرض هذا المعنى في النسبة منسوبة عامة بالمعنى الاول والحق

الكل في الوصف العنواني يكون ضروريا في لان صدق ويلزم الثاني

فيكون النسبة بينهما محتملا لان محتملا على اباد الرار فيمكن التناقض

في الدوافع فينصير عموم حرمه والرابع الوفاء فيمكن الحكم فيها بضرورة

النسبة وقت معين وانما المنتشرة المعلقة ما حكم فيها بضرورة
وقت غير معين على طريق الإطلاق في دول التجربة والبال في العرفية العامة
وهو ما حكم فيها بدوام النسبة مادام الوصف والبيع المعلقة العامة ما
حكم فيها بفعل النسبة لان اولاد اولاد اصارت حكم معلقة المعلقة
منتشرة المحكوم فيها بفعليتها لان ما وهدا المعبر نقضاً للادلة
الادلة كما حققنا بقاء الوعد بان الوجوه منها صارت نقضاً للدول
الادلة والثاني المنتشرة العامة المحكوم بسبب ضرورة النسبة في الجائز النصف
فال بعضهم نسبت قضيته بالفعل لعدم انقطاع النسبة فانها مذكورة
من التبريد وان لا يكون **انما** هذا لا يكون القضايا القادرة قضية وهي
ان صلاح القابل من التبريد في مرتبة الحكاية وفيه في مرتبة الحكم في ضرورة
القضية هو اللعل دون التارة ففي قولنا زيد موكب بالمكان تحق الأدل
بالفعل وتعلية الامكان والمفيد كالنصف في الموضوع بحيث لم يثبت
له الوجوه بالضرورة لو ان ثبت بالفعل اولاد ذلك مرتبة الحكم في عدم
تبريد التارة لا يستلزم عدم الدلائل لان المتبادرة في الإطلاق عند الإطلاق
في الواقع **انما** الفعلية وذلك لا يضرنا واذا كان الممكنة قضية فالمعلقة

بالإتيان الدليل وهدى حقائق البسائط ولا مركباتها فقد اظهرت بقية التمسك
والوحيين المطلقين والمعلقة العامة بالدوام الدائم فيتمسك
الخاصة والوقتية والمنتهية والوجودية الدائمة وقد اظهرت بقية المحكمات العامة
كمطلق العامة بالضرورة فيتمسك بممكنة خاصة والوجودية بالضرورة والشيء
بينهما في صنف واحد او في صنفين بالزيادة تامل في الزمان
قد تم تعريفها وبيان حكم فيها حتى يتبين في تقدير اضرار منفصلة والمنفعة
وحيث يكون الحكم عقليا وحده المنفعة في انهما استقرارا وانفسا حكم
فيها بناءا النسبتيين يكون الحكم على العكس المقصود ان الحكم فيها يلزم
نسبة في تقدير اضرار فمروية والقان بالاتفاق فالتفاقي والقان بالطلاق
مختلفة والمنفعة ان حكم فيها بناءا النسبتيين في الصدق والكذب
معا فحقيقة ان حكم في الصدق ففقد فمأخوذ الجمع او الكذب ففقد فمأخوذ
الحلو والسنة لا ان يكون بالادب فمأخوذ او بالاتفاق فالتفاقي او بالطلاق
مطلوبه فمأخوذ انما النسبة الى النسخة واداء عدد الاتفاقية
التفاقي مما حكم فيها بصدق الثاني على تقدير التقدم والتعيا كان
او محال الاول اما في الجمع والحل بالمعنى الاسم وهو ما حكم بالنسبة في

الصدق

في اصدق مع قطع النظر عن قوتها او بالتأخر في الدرك فصح
مع احقوا زاد الدفام ثم اطراف الشطية ما احدث
ليس فيها حكم فليت القضية بالفعول بالقر البعيدة وبعد حملها
عند لما في قوتها ولا لوسل الوسم بانها حجاب وكفى قضية على نقد
المرحال التقدير لها بالفعول وكذا الشارة قضية حملية بالفعول وهو قريب من
في البقال حذب اهل العربية ورد الم يكن التارة قضية فالمقدم امر لكل
ادوار الشراعية ومزينة للموسى وللذات ضرورة فاضحة على الملامع
يكون الذخيرة الشبهة بالحكمة والمتصلة بالحدود والذخيرة في تعريفات اقامها
كل تعريف لموجباتها ولا سواها فرفع ايجابها والشطية لعدم باعتبار المقدم
كالصور باعتبار الموضوع والتفاوت بينهما كاللفرار في الحكمة فالحكم فيها
القال على تقدير معين لمقصود والدفعان بان كية الحكم على جميع التقدير
او بعضها فمحصول بالدفام الدربعة المذكورة والله فمهمه وان الحكم
على نفس تقدير المقدم مع ملائمة مجموع التقدير ان اولها الاول طبعه
التي تهملة القدام والفرق انما هو معبرة في العرف والفسخ في الحكمة
في النية ففلا ولا في الفعل فكل من كل منهما معبرة فان الحكم تنزل النية

على نفس مقدم معمول مقبول وان لم يوجد في العربى شيئا يبارك
ويوجد في الجدية ذلك ينظرنا وصور المحصورات منها لا يخرج على المندرج
في اللغات والمصدر ان بالذات والمحجج في هذه القضايا من التنب
بخاصة منقولة من المصنوعات المركبة في اللزومية من اللزوم اخص
مطلوع الشمس او وجودها في قولنا اذا كانت الشمس طالعت فانها موهبة
والتعلل من التعابير اخص المخرج من الشبكي في هذا اللزوم اخص
التعلل كذلك حسب الواقعة اخصه ومن حيث الذات بين المقدم
والقائمة بغير المقدم وان المركبة اخصه المندرج او المتعارضة
من حيث يصح ان يتراج اللزوم والتعلا منها محجج عنها والحكاية بغير
وعلى هذا اقل الاتفاقيات واما الاطلاق واضح بغير وضوح المقيد
نعم بهذا يتصوران في بيان اللزومية والاتفاقية لا الدلالة في ان اللزوم
بين المقدم والقائمة يتصوران في اربعة بامكانها واستحالتها و
استحالة الدليل وان كان التناقض والعكس والدليل متحقق وتجمع عليه الرابع
بما ذكره جميع على خلافه في الاختلاف في الدليل والليل منها هو
البيان في الدلائل انما هو في الدليل فان العكس حاكم في الواقع

والله اعلم

والمستحالة خارجة عنه وايضا ان العلم انما يكون للعلية والعلية
عليه فيها والمعبر المنهزم المحقق نحو الاستدلال فيها اذا كانت بينهما
علية وهو اني ما تعلم بالضرورة اني نحو مجموع الحلالين يستلزم نحو العدم
ولذا لا يزداد مستعنا بالادان عدمه من الواقع ولا يخص بالضرورة ان العقل
لا يفرق بينهما وبين اللزوم وعليه ينشأ البرهان في الحكمة واللزوم بين
المفروقات والكان بعد فرض العلم لا يحكم بالواقع حكيمها العقل
فلما امتنع مفارقة ضرورة بل بعد فرض العلية والكار للزوم خلاف
المفروض وهو محال وخرج الاستدلال في العلية في سببها فماتل في
جداره فبدل من خلافه كما سياتي ومقال بالاستدلال فيها قال ان
المقدم المحال يجب ان لا يكون منها فيما للعلم ان التباين يصح سبب اللزوم
سواء كان لزوم لزوم اللزوم فيلزم اجتماع التقيضين في الواقع ولا يقتصر
على تناقض التباين في التباين كما وهم والتباين بينهما وهو الثالث فقيل ان
اللزوم بينهما اذا تحققت العلية وهو اني متفاداة البني قال الضرورة
شأن باللزوم بل كونه في جارا وكونه في جارا كما يلي كونه في جارا
وقيل بالنكار وذكر وجه غير شديدة للطائفة ذكره **اولا** بعل

المراد ان المقدم هو الذي استقرام الصدقات الصادرة من جهة الصدقة

فان كانت كسرية جوايا ثبتت فقد تصور مع الدلائل في جهة

الصدق وقد تصور مع الجارية ووجه الصدق المعروف بالاطلاق

ثم اعلم انه فرق بين كون المقدم في الدورية متافيا للثابت كما هو بين كسرية

بعض تقاديره متافيا فان الصورة الدورية يلزم اجتماع النقيضين في

الواقع في الثانية تدبر لم يلزم تحقق النقيضين في الثانية اذ هما متافيان

فاما الدورية فواجب بعد اعتراف السند في حال محال عند حكمي العلامة

والشر فيه ان المقدم اذا كان متافيا للثابت فبالضرورة لا يتصور صدق

الابنة الدورية في الواقع وقد فرضتم موضعها الصافي فيكون المقدم

فيه واد كان بعض تقاديره متافيا للثابت ودارت في المقدم مستديرا

فيالتعريف المقدم لصدق الموجبة ولا يابا للضرورة ان التقدير المذكور

لم يصدق الابنة لاختلافان فوديهما ان تقدمها لا يستلزم التام في

الطلب وهذا اظهر ان مخال الشخ فرانه لا بد في اخذ الصورة الدورية

المكينة مثلا فيعيد تقاديره بالذات بمكة اجتماع المقدم واللا

يعتد القليلة من التقديرات ان يبا في المقدم التام لم يكن صحيحا

اذ لم يضر صدق القلبي استلزام بعض تقاويرا لبعض السلام ايضا
بل يضر نسب استلزام متعلقا فان قيلت من التقاوير ان لا يستلزم مقدم السلام
اصلا في يترجم الحلف قلت كل ذلك انما يترجم الحلف ولم يستلزم تقدير تقدير

محمود المقدم للناس اصلا لا بالضرورة ان خصوصه ولا بالضرورة ان المقدم وهو

ما ظهر بعد فرض اللزوم بينهما وخاتمة الامر انه يصح اللزوم وعدم اللزوم في المقدم

بما حصل من حيثان ولا تناقض فيه وهذا صرح احوال الشيعة واما اذا

فرضا شيئا يستلزم وجوه ولا يستلزم شيئا اخر كسب مثلا ومما ان

المستلزم وقع بمحفي التعيين في الواقع بمصدق قولنا اذا كان

موجودا كان موجودا بالضرورة الى الدول وقولنا ليس لكان ج

موجودا كان ب موجد بالضرورة الى الثاني ووجه اخراج ان كل منهما

بعد فرض وجوه في نفس الامر ان يستلزم شيئا او لا يستلزم فع

بعدم ص وجوه فيها لا ان يستلزم ب لعدم الاستلزام فرض وان

لم يستلزم فع العكس ضروري ان المقدم لا يترجم الى البناء لا يترجم

التاخر في علم يلزم اصح المقصود في الواقع بل كقولهم ما فيه

والاخر في الفرض فيما ملزم ان المستلزم ان المستلزم ان المستلزم

صادق في نفس الامر على فرض كل شيء فاما انفس ثم العاقل في نفس الامر فكلية
العقلاء احدى اقسام الضرورية وهو الشيء في ذاته وهو في ذاته
المرج بل لا يخرج وهو في الشيء في ذاته بوجوب استحضار العقلاء منها فكل
فقر الضرور في الضرورية على هذا القدر لعل الاتفاقية فلا بد من اعتبار
زاوية فيها فاما ان يراد منها كنهها ككسب جمع النكاح فكل العقلاء منها ككسب ككسب
المصلحة الذاتية والضرورية او يراد كونه في حيث يوجد بينهما علاقة خاصة كالعلم
او الاتفاقية او غيرها بحيث لا يخلو العقد كسبها العقلاء السال على المقدم
فكل العقلاء حقيقة ولا يخلو الاتفاقية وهذا يخرج احوال الشبهة
على الاتفاقية الكلية والسالبة الكلية للضرورة بان الضرور اجزى للبيان ككسب
منه من ضرر النقصان باستعانة القدر الثالث هو ان كلما نحو مجموع
الذين نحو احدى وكلما نحو في جميع الذين نحو في الاخر بالاول بعكس الصغير
وهو يخرج ان الثالث ليراد بان هو الضرور اجزى لمعهم عدم العقلاء وهو
لا يخلو الكليتين المذكورتين فان المراد بالضرورة في الضرورية وعقلاء
في الاتفاقية هو عدم العقلاء لا يخلو في ذاتي المقدم والثاني والعقلاء
ككسب ولا شك ان النقصان واثباتها بما لا يخلو العقلاء

واحد منهما المذنب بالذنب الا اذا هما وقيل في ابواب منع الصغر والكبر
بما انهما ان المجموع يجوز ان يكون محالاً وقد تقرر عندهم ان المحال قد يستلزم محالاً
وهو منها القفاك اجزاء وفيه ان القول بان يستلزم محالاً الكل محالاً فبما ان الله
بينهما العلة ولا شك انها مفقودة بين القفاك سبب خبره نعم لو
تحقق بينهما وبين الضروريات خفياً بين القفاك والضروريات في رفع الحق في
بما ان احدهما منقضى لتلا الضروريات منع احدهما بقائه لا يدفع للكل
الاتفاقية الخاصة الكلية اللهم الا ان يخص اجواب بعض الضروريات
تدفع اليه بما ان واحد النسبة وبعد طبع بوحدة امتين
قلوا فرضاً امتين واذقنا بينهما نسبة حلية او ابقائية او انفعالية
ثم فخرنا معاً او احدهما بالزيادة والنقصان او الحدف واما الضروريات
بغير النسبة وتغير القضية بحسب الزيادة بنصوري على نحو ما بين جعل الرب
والنريد عليه مجموعها احد امتين او جعل كل واحد منهما طرفاً على الاستقلال في
الادل بغير النسبة والقضية والديصور بوحدة النسبة والقضية وفي الغالب دفع الاستقلال
في المنفصل فبقا بغير الضروريات بوحدة القضية مع ثبوت اللطوق وربعه معنفا
كقولنا هذا المفهوم لا واجب او ممكن او مستع وهذا انما هو لوجوه

الا غير ذلك من اجسام الجاد او لا شئ او حيوان او نحو ما ينزاع ان يتعد
الاعراض على الاستقلال بتعدد النسبة وتعدداً بعدد القضية
المتشابهة تركيب مركبة او منفصلة او تعدد القضايا باجم الحقيقه تركيب
ونقيضها اعراض او المرفوع بانسبته الى امر بحيث يتحل نقضها
متناقضتها وهذا التركيب يحجز بالنظر الى الحكم عليه تحليل في المقدم وقد
من الشئ ونقيضه بمعتبر للجمع ولا يرتفع ولو بالنظر الى الحكم حاصل لقوله لا
لا في مكان هذا او غيره ولا يلزم ان يتألف بالنظر الى وغيره فانما اذا
يحمى بالفعل كذب القضية وما نعه اجمع فالشئ واخص نقيضه وما نعه
الحكم والشئ واحتمل نقيضه فاما **فصل** التناقض النقيض على

فانما تعان الرفع واحتمل منه والمرنوع وبمعتبر للجمع ولا يرتفع وهو ممتنع
بالمعنيين الاخرين من النسب المتكررة دون الدوال ان برادق الرفع احتمل
بالصريح والضمير فان المرفوع ايضا كان رفع المرفوع وبالمعنى الدال على
لكل عدم نقيض فان الضرورة فاصبه بان الرفع لا يثبت الا الى ما يؤول
ثبوت ما لا يتغير هذا الى المضاف اليه فمما هو مضاف اليه ولا يكره في واحد
الذي ينقيض واحد وهذا المعنى فالرفع في الشئ لا يكره الا واحد او بالمعنى الثاني

وان تعدد في جلي النظر اذ يجوز ان يكون الشيء رفع ومرفوعا بمجرى ما ينظر اليه التبعي
الذي ذكره لا يتعد نعم يتعد بالمعنى الثالث لشموله الارفع ولو اورد المباد
وهذا البيان يدفع الكشهور وهو ان الوجود يقتضى لعدم وعدم العدم
وايضا يقتضى له فيلزم التمسك به واحد يقتضيان فان اللزام وهو التعدد
بالمعنى الذي حرر محال واحال وهو التعدد بالمعنى الاول غير لازم كذا يدفع ان عدم
العدم فرد من العدم ونقيض له وبهذا غاوتان مفردة يقتضيان التباد والتباد
رفع لا يمارع بعض المحققين انه فرد من جهة كونه عدما ونقيض من جهة كونه
حاضرا خصوصا ان لا يخصص امتصافه لان الحاطب يخص موكدا للمفردة بل كما تقول
عليك كسما الثاني فليس الاول يقتضى شيئا ملثما في بل هو وجوده نعم نقول كذا
كان للموضوع وهو فيصدق عليه نفس العدم على طريق العدول الى الصدق
على عدم ما على ذلك المطلب او ما في موجود الدالة ثبوت عدم ما في صدق عدم
عدم ما عليه ايضا ما ان الموجود لا يخلو عنه ايضا كما لا يخفى وجوابه ان التمسك ان يريد
السبب جهة العموم يمنع امكانه وفي تقديره يجوز ان يتقدم الحال وان اريد
سبب نفس العدم فباحبا متعدد ايمان في جانب المحمول لا يلزم التمسك
في كماله بل في اخذ موضوع المختلف على سبيل الدلائل كما في الدلائل في موجود

فرد و متعدد و احد م و در و سگب یا اذا اخذنا جمع المفعول به كذا
عنه مفهوم فرفع بنفسه و اخذنا فندم كذا بحرفه فاعيد للكل فندم اجتماع
النقصين عند تحق الفاعل و جوابه ان اعتبار المفعول كذا احتما للمثنى
فان المفعول كذا لنفسه و اعتبار المجموع كذا لندم كونه واقعه و وجود المفعول
محال و يجوز ان لندم محال لاجل هذا الذكر فمعر التناقض لعدم المفرد و ان القضا
والذي يوجب منها و ثبوتها ففصل القضاين فهو جارية و اخذنا فمما يجب نقص
كل لانه كذب للخرى و بالعكس و انما يتأني ذلك بالاضداد و بالانجاء و السلب
فان كان التناقض رفع فذلك الدجاء فله بد و انما و النسبة الثانية انجاء و
لله حصل ذلك الدجاء و الاما لاجل ان التناقض الدجاء و التناقض الدجاء
طريق القضا فان الطبيعة فثبت هي موجودة و ليس كوجوده بمعر ان
الدجاء و السلب صادق في نفس الامر بالنظر الى الطبيعة مع قطع النظر عن
احتمال فحصل الوجدان المذكور مع عدم التناقض و الجواب ان المعبر عنها
هو الاخذ بالنسبة الى الواقع دون الخاط و المصوح فيه مختلف بالشروط
و الجاهل التعقيدية دون التعقيدية الصرفة فان المعلوم فيه هو ذلك و مع
جسيمة اقرا و يمشي و المورود مع اقرا و ان يمشي و ان يمشي و ان يمشي

من حيث هو وبعدى احكام المختلفه للافراد اليه والى غيره فان فرد
من الواجب ذلك المعية فالبس له دخل فيه فقاما من غير انهما مائتا من
الكليات المتكررة بالتزوج وهي ما يكون حصصها عارضة لانهما كالكل و
المفهوم ومنها ما يكون ثنائيا عارضة لانهما كالبشرى والله مفهوم وفيها نظرا
الا الظاهر بانهم الساقص ولكن اذا خذنا من الشرط معر اعلم يندفع فان
الله مفهوم محمول على نفسه لانه شرط اخذ وحسب بوضع قطع التوازي عروض
حده فمفهوم لانه شرط اخذ وحسب العروض وحسب ما قبله لا بد من
اجتناب وحدة الحمل في حق الوحدان الثمانية الداعية في حق ان واحد بالربعة
مستويين الوحدان ثم يختلفان القضيستان المتماثلان في الكمية كذا
القنطين وصدق الخبر ليس عند مفهوم الموضع وفي الجهة لان رفع اليد بغير
اخر فالنقيض الفردية المسك العامة واذا قد اعتبر في الدواعي عدم اعتبار
او جعل فله بدو مسك في الثانية والنقيض للداية المتكلم العامة مع قيد اضافي
الوجود وان بدو في نقيض للداية الدالية كما حفظنا سابقا في الفعيلة
المعروفة بها لا يلزم ان يكون في لائن بل شجرة وما يتعالى في الرمان كاللوب
وهو مجرد في الرمان فيكون احدهم مختلفا امثله المحكوم فيها بفعيلة

النسبة في وقت ما وكما ان النقيض للضرورة الدائمة الذي كان يصور
الوقت على النقيض من شرط العامة المحيطة بالسنة التي حكم فيها
بعدم الضرورة الوصفية والنقيض الوثبة المعلقة السنة الوثبة
بمعنى حكم بعدم الضرورة الوثبة والمنتهى المطلق الدائمة السنة الحكم
فيها بالفعيلة الوصفية تدل على ان الية الضرورية والوجوبية ممكنة
العامة فان الطرق الدول ان جعل قيد المسمى بجمع النقيضات
في مثل بعض القدر منقح بالمثل فانه يصدق نقيضه على ذلك التقدير
ان جعل طرفا للرفع بكذب كل واحد منها برفع وقت الوجود يعنى على تقدير
ان قصد بالوجود الوجود التقدير والامتناع قضاي ما لا يجتمعان ولا يتفقان
في الواقع ففلا يكون ما خالفهما وقد وقت في الطرف في الدائمة كما
الظروب فانما يتم اذا جعل قيد المرفوع للرفع للدعوى الى المحيطة المحيطة
والمنشروط العامة فانه اذا جعل قيد الرفع بكذب ان يرفع الطرف فاذ جعل
للمرفوع فلا استحالة فبقا على المركبة عبارة عن مجموع النقيضات ورفع المحيطة
يرفع احد جزئيه لا على الثاني فكل نقيض مركبا من نقيض الاخر اعلى
يتمتع اكلو من اية الشك فانه بعد التثبت فيها لا ينفك عن الوجود الجزئي

الافضل

عن الأصل وفي اجزائه يتفاوت بالعموم او فيها ميل الى جانب
نفي في احد وبعد التحليل لا بد من ان يكون ذلك بل عدم نقص
عدم احص من نقض الاخص لا حلية اما وفيه ولذا قد يكذب الحق
ويصدق اجزائان كما في قولنا بعض الحيوان ان ان للدايما فالكل
لذا النقض من هناك ان يرد نقض اجزائان بالنسبة الى كل فرد
ومن الموضوعات فترقبه حلية مودعة المحمول في المثال المذكور كلفه من الحيوان
ان ان دايما او ليس بان كذلك وهو حق والاصل كما ذكرنا منها
تكونه جوارب اما بالدل فهو ان الجملة المودعة المحمول قضية موضوعها
ان المنفصلة المذكورة التي تعين نقضا للكمية القليلة المذكورة ولابد
في الجملة الموضوعية وهو الموضوع واذ الاصل فيها انما كانت في اجزاء الال
او الثمانية فلا بد من وجود الموضوع ايضا وح يمكن ارتفاع الاصل والنقص
الموضوع متعلقا فلم يكن بينهما تافه والاما الثمانية فلول المودعة المحمول في المنفصلة
الذين الانفصال او اخذنا بالانفصال في نقض اجزائان بعد التحليل كذا
بعض الصور مع ذلك الاصل فلا يكون نقضا لما فيها الانفصال في تلك الصورة
فرد من افراد الموضوع فقضايا انفصالات متعددة حسب تعدد افراد الموضوع

الله انما جمع في واحد من كلمة المذكورة واذ قد علمت نقاشين
منها **عند استخراج** نقاش بعض المرات على الترتيب التمر ذكرنا واذ اورد
في النقاش منها **عند استخراج** الصريح والبدل المسمى ويستعمله فلا يستعمل

موجبه للموجبه **عند العاكس** المستوي بعدل طرفي الفضية مع بقا الصدق
والكيفية والامر اذ بهما هو البديل لانه المقصود منها وذلك اذا كان الضم
اللامية بعد البديل والى البديهة تنعكس نفسها وذلك لانه من البديهة ان
احد الشئين عن الآخر كلمة يستند سلب لا ضرورة لذلك وفيه ان البديهة تنعكس
على اليد عن يمينها في الاصل والعكس ليعلم ان حالها امر ولا

ان المراد بالحوال المقوم والوصف والموضوع الذات في دفعه الى اليمين
البديهة ما يكون حليا بالعلم الحرفي والحقاؤه ياد في ياد فان سلب
الوصف عن الذات كليا دائما او مادام الوصف يستند سلب وصفتها في
لك الذات ثبت في الذات الاصل كليا للذات اليك اجتمع الوصفان
على ذات الجزئية تنعكس طوارز عموم الموضوع والمقدم والموجبه ككلية
تنعكس في جزئية ياد في ياد للذات اليك اجتمع الوصفان على ذات
نصا في فاستندم العكس منها الكمال في مشهور ان الدخول

ان كل

ان كل شيء كان ثابتا باصديق بالضرورة على تقديره كان بالضرورة كذا
وعكسه بعض ان كان شيئا كاذبا على تقديره المذكور وخواه انه لا يلزم ان كان
الرابطة في الاصل والعكس او يلزم بصدق العكس ونقالب ان لا يكون
مستدرة فابن القسرة الى الحاضر والمستقبل فبالضرورة الاصل يصدق ان
بعض ان راي ما يصدق خبره ان في الجملة كان شيئا فان الشيء في اليوم كان
شيئا اسلم انه في اليوم يصدق عليه انه في الجملة التامة ان بعض الموضع
ان في صديق مع كذب العكس وخواه انا انما قلنا بالعكس المذكور فيما كان افراد
موجوده افراد مجردة ومنها ليس كذلك فان الموضع ليس افراد الانسان ذلك منها بالضرورة
في الاصل الثوري انه في الدنيا كغيره موجودا في شخصه فيكون الشخص الذي هو فرد فيكون
الصادق بعض الشيء مطلقا مع انه على كاذب في الاصل والعكس في الاصل
والكذب نعم يلزم صدق عنوان الموضع في الجملة او اوضح مع تناقضها ولكن لا كان
بحسب ظاهرها في ذلك ان مفهوم الموضع كاذب صادق ولا يصدق على الكيفية مفهوم
اخر فان العكس بعض الكيفية مفهوم اخر وهو في ذلك الذي ليس ان لا شيء في مفهوم
في ابحاثه في غير النهاية صادق مع كذب كذا في الاصل والعكس في بعض الاصل
لان احدا خارجا صدقا وان هذا الحق كذا والافتقار الى الحاضر

لغيرها لعدم الفائدة والعامة به على سبيل
القضية بعكس الدائم والعامة في حقها بمشهور
بالخلف وبما في الدلائل انه لو لم يصدق الدائمة لصدق العامة والعامة
مع الاصل ينتج لدنس حرفة فنقبض العكس محال فنصدق العكس في الدعوى
انه لو لم يصدق العرفية العامة لصدق الحجة المطلقة فعدم محال لا يصدق
لحقها في اماره الضرورة المشهورة في فساد اركان مكررة في محله
مع انكاره ليجوز في صدق لدنس مكررة في اركان بالضرورة ولا يصدق العكس
في الضرورة واعتبار انه بمدة عليه انه يلزم العقاك الدولج في الضرورة في القياب
بعد انه مستحيل الف ربا برهان وان اريد اللزام فعدا محقق في الدعوى
ونقصه وبما بيان العكس كما مذموم وقيل في اثبات العكس بالضرورة
بانه لو لم يصدق الضرورة لصدق الممكنة وصدق الممكن مستلزم لصدق
اللاطلاق فاما عينها بالضرورة منها معر احسم وصدق اللاطلاق مستلزم
لدنس حرفة فليقار **ان** قد عرفت ان المراد بالضرورة استحالة العقاك
البنية فالذات او بالضرورة لا يجازيها في استحالة الاستفاد لا فنقبض الدنس
الضرورة الممكنة المنجزة المحكوم لدنس الضرورة عارضة في الحق في الدعوى

في الضرورة

بذلك لا يخرج الدوران من كونها في الفعل الذي لا يترك
بالامكان قصير ممكن وان تعلى لعدم القناعة في ذلك بحرية
المستفاد في الاستدلال بالامكان الدليل في تمامه دقيق والتجربة
حيث لو اذنا حاصله انه اذ فرضنا حذف القناعة عن جميع الدلائل
وهو ممكن دائما وهو ممكن فيصدق لانه من الدلائل في كونه كذا
وهو لا يثبت في الكائنات ان ذلك لانه العكس في تقديرها
صحيح في التقدير المموج فان التقدير يكون في التقدير انما هو
العنوان في المموج بالبعد واما التقدير نفسه للدول جابر عند انما يثبت
في الدلائل فيكون ناطق في عشرة ارجل دائما ويصدق عند ذلك فيكون
الناطق في عشرة ارجل ثابت في عدم الموضوع وقد ثبت في ذلك في كونه
قال في ما حاصله ان القناعة ممكنة واما كونه دائما فلا يثبت في الامكان
احكام الدول في الاستدلال في الامكان لا يمكن الا في الاستدلال
معينة الامكان في المعينة وفيه في ظاهر فان عدم الاستدلال في الاستدلال
عدم الاستدلال في عدم التقدير في كونه اذا لم يمنع مانع في كونه
في انما في المذكور وهذا التقدير يكون في كونه اذا او في كونه في كونه

جمع اللدائم في البعض الى الدول فلهذا لزم العام للدارم المحقق في العالم
قال الله دواتم الاصل من حجة وبرينعكس حجة ويظهر في قولنا لا شيء من
الكاتب سلكي عاودام كاتبا لدايما ولا انعكس الاسم القضاء واما
فلم انعكس الاسم اليها فان لم يرد لادام عن الدخول ليدرم سلكي الله
بالبدية وبعدها انعكاس الى الاسم ليدرم محض الانعكاس الى
الدخول بالبدية ايضا ويظهر عدم انعكاس الى الاسم ليدرم محض الى
الاسم في قولنا لا شيء من القوم مخفوق في التوزيع بالضرورة في علمها صانعة
وعلى السبيلية الجزئية الممكنة اخر قولنا ليس بعض النسخة غير بالامكان
كاد في السوابب الجزئية لان انعكاس الاحصائي فانها متعارفة
نفسها بغير الافتراض كما هو مشهور ومهموجات فالممكنات
يتعكس في عن التحقيق كما ذكرنا ولشهادة في القوم من امثال ومما
يصدق بعض الحار كوكب زبد بالامكان مع كذبه في احوال المفروض
هذا على طور الشيخ ولا يخفى لابر الفارابي فالانعكاس واضح بغير
كما لا يخفى والنوابع منها سبب في البوديتان والوقتبان والمطلوب
عامه والامتيان والعامان صفة مطلوبة بالحرف والافراسم والعام

في قوله

يقولانها مشهور في الكتب مع التوفيق والتمسك

ثم يترك الوجه ويوجه للرد على العكس وانما ثبت

وسقطها بالحق في المواد الخاصة بالحدود لا بالحدود للعلم

للاختصاص وانما لا دوام فلو لا لادام المحرل وقد فرض لادام

المرأة في انحاء الخلق **فصل** في التقيض بتبدل الاعمال

مع تغير الصدق والكيف عند التبدل في مواعيد العلم

وحكم المبررات منها حكم التوابع في التغير والعكس البيان

المتأخرين جعل تقيض الثاني اوله على الاول فاما مع محاذ

والتكليف في رد على معتبر بعض قولنا كانه ممكن

ان مد للمفردات كلها واولها ايضا يخص الدعوى بالمفردات

الغرات مد او بالادام حقيقة كما هو محقق في مد في بيان

والقوم وكروا منها شبه الاستدراج لضعفها ونداء لها

للمعد **فصل** في بيان تلح المصلحة في التصدق

والتمسك والتمسك او العمد في الاول يقطع ويشتبه

فاما اذا جزمنا بانذار المصالح في الاول وانذاره

حكم الدبر للاصغر ولد الادخر منها...
اورفع الكرامة من مناسخه...
قال شيخ كل اجزاء...
ضم الى حكم...
الدليل مدلل...
المولود من القضاء...
ولست من...
ان قد بان...
فقد الحكم...
بالاشتغال...
لذات التاليف...
التفتيش...
ما لم...
وهو...
وب...
وب...
وب...

سلاويك

طريقه اي

من ذلك ان ايقظت باليد يظهر للدراج وجه وجهه قال لا تتفكر
الى ان يتبين بالآيات كما يكون للدراج وذلك عند تدويرها للدراج عند النقل

ثم كورد ذلك النتيجة الثانية من ثبوت البير المتكررة بالنظر الى الثالث
للدخل والدخول اليها بالنظر الى نفس الذات القياسية كما يكون في الدول خروجا
لك في الثانية ولد قيا تدوير احد بنماه ادل عليه ولها وكما يكون للدخل قد يكون مقصدا

في مظهر اخر بواسطة مقدمة اجزاء جنية فلهذا فها مصلحي بالنظر الى

كذلك في المثال الاول قولنا بعض العالم متغير كل متغير حادث في بعض

العالم حادث فلهذا القياس قياس بالنسبة الى ان ياتي به ذلك فها

النسبة الى ان ياتي به النتيجة وتكون فها الى ان بعض العالم له صانع اذا كانت

اليها مقدمة اجمعة غير لازمة وهران احدث موقوف على ايجاد الصانع اذ كان

موقوف على وجوده وهو موقوف على الموقوف على ان يكون عليه فحده موقوف على

الصانع مع انه يقصر اليه بالنظر الى تلك المقدمة ومثال الثاني انما وارب

مسألة فينتج ان ذلك هو بواسطة المقدمة الاجمعة فكل ما ادس او

في ذلك بالنظر اليه قياسا بالقياس الدندل اخر والتعلقة كل ما ياتي به فها

صالح موصلا بالذات بالنظر الى مظهر ذلك بالنظر الى مظهر اخر فلهذا

لقد خرج ثم انزل ادم النبي ليعلم في نفس الله المنزوم الذم فيها
لمنت او الحكمة للمعجز فان اعجز عن العلم كما هو المشهور معناه ان
المنيرة والاندراج كخصر عقلية العلم بالشيء لا كالحس العار كما قالت
الاشعرية او بالتوليد كما قالت المعتزلة او بالادراك من قال الله الحكم

لحقوه بالبعث المقام وهو استئصال الكائنات النورية ونقصها مذكور
فيه لانه لا يعجز فان الشاهد لا يكون على الشيء ولا نقضها اذ لا يعجز
ويعجز عنها فاما بالادراك فانه كما ان رتب من اجلها العرف والادراك
في احوالها وجميعها على اصغر لانه لا يكون بالبرهان ثم قيل
كان في اعرج درجة الاعتناء او لكان الدليل اقل اثر في الدليل

الذي لا يكون له في العلم والقصر الذي جعلت في رتب معينة
للمتقدم على المتأخر وطرفاه حد او تسمية لشيء الله في كل طريق
واقتران الصغر بالكثرة ضربا والاشكال اربعة للشيء لا محمول للصغر
وموضوع الكبير فهو الدليل لانه ابيض الاشكال او محمولها فالشأن بقوله الدليل
في الحلال والبيان او موضوعها فالشأن في الدليل فالبراع لتعدد العلم
اسفل الشئان والفروض في كل شكل الاحمال اربعة عشر وبيان

بيان النتيجة منها ومسئلة بحسب اعتبار الشرح فكل الدليل بشرط قد لا
الصغير وكيفية الكبر لعدم الاندراج وحسب الدليل المسألة الشرط الدليل
ثمانية والثانية اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
مواضع كما ان الدلائل الكثر قد يختلف العلوم بحسب اختلافها
بالمدى والنظرية باختلاف العنوانات فموجودات اولها موجودات خفية
يكون حكمها في صورة دخول تحت العنوان الكلي الجمالي يكون منها وذلك
لأن العنوان قد يكون له دخل في نسبة العلم فلا يتأخر في كبر الدليل
بشيء ويستجيب لظواهرهم فيترجم ان يكون النسبة السببية السكينة الدليل قد لا
يتم له نتائج كما قلنا ليس بـ وكما ليس بـ لا يسح فينتج
في الدليل الى الحج وهو الثاني ليس بـ كما ليس بـ الصغر شرط
في الدليل وهو يتم ظاهر الف ذوات في الكبر حكمه اجمالي او كلي
عالم يصدق عليه الوصف العنواني بالفعل ولا بد للاندفاع وحكم الدليل
الصغر ثمرة الوصف العنواني في الصغر للصغر فكل موجود بالضرورة
وح قلنا الخ لا ليس بموجود وكما ليس بموجود وليس محسوسا اعتبر
على النظم القياسية المستجيب على الصغر فيها موجودا بالضرورة

في انما ان يكون منته ويراو بالوجود و هو في جازية في الوجود
 صدق الصور صدق القياس و صدق السمع و صدق البصيرة و لا يكون خارجة في
 اعتبار الوجه المكون خارجا و لا في اعتبار القياس و صدق السمع
 و صدق البصيرة في صدق في نفس الامر و صدق ان عدم الموضوع يقتض
 صدق جميع السوال في القياس و ما كان بعض الافعال و لكن في السند
 منها على عدم الصدق و تلك هي جازية في الوجود و انما في صدق
 صدق الصور في هذا القياس على طريق البجاء و هو كما في
 فاقية في و لا انه في التفسير و اختلاف المعاني في القياس و كونه للكم
 بالدول ثمانية و بالبناء في رتبة بقر رتبة في القياس و بالبناء في حقا
 كما ان في جازية في الجلف و هو ان يجعل نقض الشيء في الجاه بالصغر و كبر
 القياس في كبر في نقض الصور او بعكس الكبر او الصغر ثم على الترتيب
 ثم على الشيء و الفصل في كبر في السوال في في الثالث في
 ايجاز الصور و في ثمانية و كونه احد في السوال في ثمان في
 الموضوعات مع الموضوع الكلي او الموضوع الكلي مع الموضوع الجزئي
 و هو في ثمان مع ان في الكلي و الموضوع الكلي مع ان في الجزئي

السوال

والثالث الدليل الموجب لعدمها فان التاليف الطبعي كما لا يحصل
للشيء احد هذين الشكليات والكان الدليل موقولا الى المطلوب ايضا فالحفاظ
الرباعي ترجح الموضع في التركيب يضيّق للقرني الملائم وبه البرزخية في شرطها
المعقولة مع كل الصعور او اضلا فها مع كل واحد منهما وهذا الذي في غيرهما في العقل
مع اللوح من الصور يوجد الاختلاف في وجودها الحقيقى ولا يتبدل الا في طائفة
فسيح الموضوعة العقلية مع الارب والموثقة الحرة مع الالف والكلمة والى كسبها
الكلمة والى الكلمة مع الموضوعة الحرة حرة ان لم يكن في ذلك فذلك انما
الدليل والاشارة الكان في البرزخية وذلك في السمة الباقية للدلالة على
الشيء وذلك في الحلو او كل الترتيب لمصير اوله في شيىء من العواشي
او يعاكس المعقولة في مصير اوله ايضا او يعاكس الصور في مصير ثانيا او يعاكس الصور
في مصير ثالثا فيحصل الشيء المطلوب ولا يكون في ذلك في الدليل في
الصعور في هذا الارب الا في صور موضوع الصور الذرية او الدليل في
انفصال حكم الالف في كل صورها الممكن وفيه ان الممكن يكون له في
الالف في كل حكمه في كل الصور في كل الصور في كل الصور في كل الصور
الدليل في كل الصور في كل الصور في كل الصور في كل الصور في كل الصور

ولو لا المكان فيكون ممكنة ووقع أولها به منقوص بالمكان المسمى بالمكان
بان كل ما هو كونه بالمكان وكل ما هو كونه من غير المكان والشيء الممكن
كاد به وثانها بالمكان الممكن أو لا فغير بعيد يجوز أن يكون رافعه لصدق
الكبر والانتقال في الصدق ولا إذا كانت العقلية في مجرد الفصل بدون
وقوعها فقد لا يمكن انتقال حكم الذكر إلى الأصغر ولو لا المكان قال الحكم
في الذكر رافعا ما يصدق عليه الدلالة بالفعال لا مجرد الفصل أو المكان
فعلا وبالحكمة لم يكن للانتقال في الحالتين فلم يكن السكال الدليل الأصغر ممكنة فاستقيم
ثم انتهى خبره كالذكر الكائن من غير الوصفيات الأربع أشبه أن لا يصغر منه فرد الدلالة
ولم يكن يعنون الدلالة داخل في حكم الذكر بل هو محض كونه في رافعه إلى عنوان العنونة
بحكم الذكر بانه للأصغر في الجهات المعروفة الذكر والكائنات مع غير العنوان أو بخلاف
كأن الذكر من الوصفيات قال تعبير العنوان ضروري ويخالف الحكم الآخر أن كل
أن كان بالفعل وكل كان من غير الصفات بالاعتبار فمما يكتسب التسمية
مطلوب خامه وإذا بدلت الذكر بأن كل كان من غير الصفات ما دام كانا كماله
جهة الحكم بخلاف العنوان والكائنات الذكر من الوصفيات كالشيء الأصغر بخلافها
بأنها تعد الوجود والوجودات المختص بها من غير الصفات فعد الوجود والذكر

الذكر

في الذكر في المكان المحمول على افراد الله
 شوب الذكر للذو الصور فردا اوله معاني شوبه له الكان اياها وانها
 شوبه اذ في الحمل فلكل الذكر وكانت الشوبه كالصغر نعم اذ كان الذو صوريا
 للذكر ان يكون شوبه الذكر ضروريا اذ كان شوبه الذكر انما ضروريا للذكر
 الاول وذلك في صورته كونه الذكر مشرولا به اذ هو السبق للصور المحصور
 في الحيز قيد الادواح الصغر والصور بينهما قلل الذكر كونه ان يقصر شوبها
 للفراد الاول الى شوبها الا صغر كاد ان يوصف فقط بذكر كونه ضروريا او
 اياها كانه قولها كالبشر ان كانت بالفعال اياها كالبشر كانه ما دام كانت
 شوبه قيد الوجود في وجوده الذكر ينضم الى الشوبه للذكر في الذكر كانه ما دام
 بالفعال واللاصق بمقتضى الصغر كانه قواما وشوبا في الشوبه في الشوبه
 الصور حالها مع الصور او معها اوله الذكر في الفضاء التي تنعكس في الشوبه
 واذ كانت الشوبه في صورته للذكر في صورته او شوبه واذ كانت
 كونه للذكر ضروريا فقط والشوبه في دائره الكان في دائره في احد
 حالها مع الصور او معها وان كانت تنعكس في دائره الشوبه كالصور في
 فيهما قيد الوجود والصور فيهما والشوبه تنعكس فيهما مع الاصل

ثم انما هو للموقع في الواقع او الفرض ثم عليه ان فرض عدم التماثل يجوز
ان يستلزم متناهية اصناف المقدم للتأمل في استحالة في عدم رفع المقدم على تقدير
عدم التأمل وهذا التقدير ليس داخل في تقدير مقدم الشرطية فانه من ان لا يتم التأمل
احد من ان التقدير التام في المقدم في التأمل او لزم له ليدخل في المقدم
وفيما فيه فاما مل فيه والمنفصل الحقيقي للتيار الرابع وما نفع الجمع مع فيها
الوضع الرابع وما نفع اكل العاكس والقياس قد يكون معها موصول السماع او موصول
ومر فبما ان كل شيء من قبضه وكل شيء من قبضه ثبت في الحال
وكل شيء من قبضه ثبت في الحال ولكن ثبت في الحال ثبت في الحال
فيقصر وكلما التماثل في التقدير او يستدل فيها من حكم الذكر على العكس كما يقول
كل حيوان يتحرك فله الاعضاء عند الموضع للسان والقرص والوعاء
ولذلك شغاه فوجدناه لكن فيعلم من ان الذكر واما يفيد العلم **اول**
فانقد ان التماثل في التقدير في كل شيء من افراده والحصر في عدد كالكلام
التيار اذ لم يتعين كالمثل كما يدل عليه التماثل والذكر يعرف في الدلائل ولا
في التأمل فانه الزايد على النصف ان الزايد مع آخره غير متعين بعد الحمل
لا يفيد التعرف قلت ان امرؤا بالذكر ما يكره التعارض والعرف وليس هو

وہم کہ ان کے لئے یہ ہے

بما لا يدرك النصف العقل بعد تتبع الدفر لو حصل له نصفه بعد ان
تتوكل احكم هذا القدر من الدفر اذ لا يكون الدنيا كلها كذا بالمتوكل
ان الظن والوهم يشتد ويضعف اجزئهم والسكر لا يكون كذا في العقل
الذرا احمر افراده في عدد معين كالسبعة مثلا وتبيع افراده كمن
لم يتوكل الا الواحد لعل الطرفة كمن لا يكون بعده الامرية اجزئهم
لم يتوكل لم يتوكل يتوكل شيئا شيئا بعد فحص الدفر لاجزئ الدفر متوكل
مقابلته ولا يترك العزب وايدو لا يتبع اجزئهم واما الدفر فيكون ثم
الاستعداد في الظاهر يرحب الى الكمال الاول والاعمال في الدفر لاجزئ
فولنا كل حوول متوكل فله الاعمال عند الموضع اذ اشتباه بالاستعداد
فما وجد اما عند افراد اجزئهم متوكل فله الاعمال لاجزئهم كذا في الدفر
كمن ضمنت بها المعلوم ولكن لا يسمون فموان في غير ارجاء الاستعداد
الاستعداد لا يكون ولكن طريق علم المذكر متعدد وكما يعلم العيون من الاعمال
الدفر في ذلك يعلم بغير التفحص في الكثير على خبر العقال وهذا كذا في الاعمال
الدفر ثم سكر في المشهور وانه اذا فرض في وقت ثلثة اشان ^{واحد} في
كافر لكنه لم يعلم باجتماعهم وكلم مشهور في معنى السلام فاد انظر الى واحد

ظننا انهما لو انظرنا الى واحد انهما ظننا انهما انما
انما اخذوا من كل واحد منهما ما كان كافيا
ضرورة ان كل واحد منهما يستلزم كل واحد منهما
والسلام عليهم اذ هو امتناعي ووجه ظاهره ان
الانفراد والافعال لا يثبتان في كل واحد منهما
بل في كل واحد منهما يثبت في كل واحد منهما
او في كل واحد منهما يثبت في كل واحد منهما
وهو موجود في النية وهذا الذي يثبت في كل واحد منهما
بما ثبت في كل واحد منهما يقال في كل واحد منهما
انما هو موجود في كل واحد منهما في كل واحد منهما
فيما يقال له هو موجود في كل واحد منهما
غير ما في الاول والاولى والاولى والاولى
مذكور في كتب الفقه والعمدة منها الدور في الرد والاولى
في الدوران ووجه هذا ما في كل واحد منهما
خلة للدائر والاشارة في كل واحد منهما

فنعين البيان لها وهدى الحق ايضا نظيرة ما سعى عليها بقيد الاسم كالمال في التفسير
 المذكور في الأصول فلا يكون الكلام منها يذكر ما مع غيره من المقام الصنف الثاني
 الاول الرأى وهو العكس لليقين المقدمات لا يقع فيه احتياط من عدم المطابقة
 ولا بد من ذلك الموضوع وظلال المفروض نعم يقع فيه احتياط من جهة استتاه
 الوهميات وقرنا بالاولى والى لا يدفع بالقرائن المستقيمة بل اذا تأيد العقل
 الصواب نقض الدلائل وتصور يقضه على ما لمكانات احسن ويبدو اظهر ما ذكر
 من انما انتمت الى الفوق واما ما دفع احتياط الحاد وهو كثر فالمتعلق
 به ضعف الامل ما بين دفع الاحتياط فاعلم انم اليقين لا يتجزأ في العكس
 كما ذكر بعضهم بل قد يكون النفا ايضا فيكون اق من حيث كونه لا بد من تنق
 الدلائل راني العقل والديرم الدور والسم وقد اكرتونه في كبر النفا وعا
 منهم بان النقل لا يحصل الا من الفاظ موضوعه واراوه معان مخصوصه وعدم
 التبع في زمان آخر وعدم معارض عفا ولا يتصور ذلك وفيه من ظاهر فار
 قد قطع باعدام هذه الامور باليقين العام بالقرائن عدل الالسم للصور
 في الخبر المصادق الذي قطع صدقه بربان آخر واصل اليقينيات
 بالدلائل و هو ما يحرم العقل بمجرد تصور المواقف كالكل اعظم من

يريد منها كان الطرفان اول نظرا ولا يقاوت حلا وحقا والبعث
الافضل من بداهة البداهة منها ويحق وهو الباطل فان الصور حاصل
وهو بعد محاول احادة عن حصولها لا يعلم حصلت بالبداهة او النظرية واللسان
بحر امر اول الفكرة نسبة بالبداهة وكما انها في معناها وبدونها لا يصلح فارقته البداهة
والنظرية للثباته بالحدس والحواس ان تعينت انها بعد حصول المطلوب
غاية لا يقتصر الى المطلوب فان الجسم لا امر اخر فيناه غير الدورية والعقل
يفتقر الى واسطة لا تعين عن الذهن كالحكم بوجوه الدورية لانها
ما زلت نسبة فيما بينهما معهما والوجه طار في هاتين السورتين
اهم امة بالحق الظاهر في حيات او الباطل في وجودها في محلهما
في المحسوس وحس كما يفيد العلم خبر بعد العلم العلم قبل لا يفيد العلم
في يقع الخط فيه كثر فيقبل لا يفيد العلم الدجس والحق ان العنصر الاول
والتوزيع والحاد في العلم ضروري كجاء الشمس لرفع والناحية في احتمال الخط
ماز لا اعتبار له وهذا الثالث في مطلق واحد في كسوح الهياكل المبرم
مع مطلقها دفعه واحد بعد تعين او لا بد له من كونه في مخرجه في الفلك
انما الفرق بان الاول لا ينفك عن الفلك بان وعبر لا ينفك عن الحدس والظواهر

ما يحكم فيها بعد التجربة ومكة الطعنة المتواترة في مواضعها مما يحتمل العقل
لو طهر على الكثرة ليست شرطاً بالعدد المبعث ونقصه في اصول الفقه لا للحول
القلامة بكرة وهذه التفتت ليست من جهة على الغير مطلقاً بل بعدت ركة في
الدور مقتضيه لما تم البرهان على قسمين ليس السبل معلولة على واحدة منها
الاخر كما لا سبلان بالوجود اخص على التخصيص والعكس او لا كما لا استدلال بالمكان
على العزم الدائم والعكس ثم يظهر كماله في الشجاعة اللان ركن ان المعجزة والكم
اسكن الملوحة على الترتيب المذكور للاصغر وان كان معلولة في قوله ومثلها
اقتضاه لغيره في ذلك وكل ان حوران لما جرد ان اوله على الدرس
ثم على ابد وان تعلم ان بان كونه موجوداً ليس لكثرة ان ما بال الامر بالعكس
ومثل الحق الطويل في سره بان كل صمم موفى وكل موفى له موفى في مظهره
فاسد فوجه بعض الحقوقي بالفاظ اللدم الاكثر وزاد في موضوعه على
تكرار احد متاعه ما اول على الدليل من كمال التماس بالبراهنة والنقطة في
مذهب التوحيد بعد ما من اصله في اثبات العلوية وليس له كونه معلولة
وكذا العكس في انما يتضاءل ان الله تعالى انما التاب مقتضى لا يمكن
والامكان مقتضى الاحتياج والاحتياج على الاستناد الى اجزاء وموثر في

المؤلف بالتركيب في هذا المثال الثالث ويجعل وهو المركب من الفصائل المشهورات
 مطابقا للاداء متصل عامته او رقة فدية او غير ما صادفتم كالتب او كاربنة او المركب
 من سلمات بين امتحان صحتي والثالث الخطابة وهو المؤلف من المقبولات
 كما خوزة من احسن الظن كاله ولبار والحقا او لا الاخبار المنقولة من الدمنار
 ومن اللوبار الذين يقطع القول فيهم كالدخا المنقولة من صايت تاج العار
 ومقدم الواصلين الذين فترت عن وصف كمال السه او اصفين وخرير
 في ملاحظة ادنى خوارقة فلو ان يقال سيد الاقطار والافراد

غادر اللهم جعل شرفنا تحت لواء يوم القيمة في خارجه عن هذا القسم
 وداخله اليقينات وقد كنو خطابة مركبة من المقبولات كالحكي من قول
 المملوك عند الله القوم وداخل فيها النجرات والحكيات والدخا المشهور
 التي تبين الى حد اجرم الرابع الشعر وهو المركب من الفصائل التي من الخبيلا
 الصرفة ويصح ما بعد التفصيل حال القبض والبسط كاله تمديد سجا
 اذا كان على وزن لطيف ومودة لصوت حنة الحاس السقط وهو مؤلف
 الوميات كقولنا كما موجود في مكان وقد كنو مركبة من الفصائل العارضة
 المشبهة بالصادق حكما على صورية زيد منوش على ما بانها ان

او من غير كمال في اخذ خارج مكان الذي هو بالعكس والعرض من العكس لعل
انضموا الى العالم من فاتهم الى العكس صورة او مادة كثر في صورة تماش
وقد صور تسمى العكس وتسمى وفاء لمستقيما باجر العلوم وهراميل
فانها اجراء خارج لها واما الاجزاء الدينية فلا يتصور لها حال بل موقفة
من امور تدخل تحت موعود لا تستحق فلا يجعها ذرية اضر والديسطل موزة وكلا
كما لا يتصور حاله ادنى تامر ولا مما للجناد في غير خارجة عن العلم وكذا الموضع
لا بد من خلق فيها الا وجهته هم من وادى اعلم بالصواب منسب اليه
بحق الملك الوهاب في ١٢ ثم غام كابر نظام
بوسيد عاكس بر سفيده لاسد را كس فلهاميد



حبه

مرالم 4

٢٣٩٥

مجلس

الحزب

الحزب

الحزب

الحزب

الحزب

الحزب

الحزب

Handwritten text on a small, torn, light-colored paper label affixed to the top center of the book cover. The text is written in dark ink and includes:

1019
1019
1019

